ابو الحسن الرماني

بقلم

عبده زايد

تمهيد

حينما التحقت بالدراسات العليا عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م كان نظام تخصص (الماجستير) يقوم على أساس الدراسة المنهجية لمدة عامين، مع تقديم بحث علمي يناقش فيه الطالب مناقشة غير علنية.

ولما كنت قد قرأت عن الرماني في عدد من الدراسات الحديثة، ثم قرأت رسالته الموجزة «النكت في إعجاز القرآن» بتحقيق الأستاذ محمد خلف الله أحمد والدكتور محمد زغلول سلام، أقول لما كان الأمر كذلك اخترت الرماني، لأقف على منهجه المتميز في بلاغة القرآن الكريم، ومن هنا عكفت على هذا الموضوع حتى أنجزته بفضل من الله تعالى.

ولما قدمته للمناقشة كنت شديد التهيب من هذا الموقف، ولما ناقشني فيه شيخي الأستاذ أحمد محمد الحجار وشيخي الدكتور كامل الخولي -رحمهما الله تعالى- رأيت الرضا في عيونهما وفي مناقشتهما، لكن الرضا لم يكن خالصا من شائبة شك، طافت بخاطر شيخي أحمد الحجار رحمه الله تعالى، فأخذ يسأل ويستفسر، ويحاول أن يستدرجني، حتى يعرف إن كنت أنا الذى كتبت هذا البحث أو أن هناك أحدا ساعدني في كتابته، وربما كان في شك أني سرقته، أو سرقت بعضه على الأقل، خصوصا أن سرقة الأبحاث كانت -ومازالت- أمرا شائعا في دوائر البحث العلمي، حينذاك اطمأن قلبي؛ لأن معنى هذا أن البحث بالصورة التي قدم بها كان أكبر من طاقتي ومن قدرتي؛ فحمدت الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي في إنجازه على هذه الصورة في هذه المدة القصيرة.

ثم قرأ البحث بعد ذلك بعض أساتذتي فرضوا عنه، ولقد سرني كثيرا أن رأيت بعضهم يناقش إحدى الرسائل مستعينا بما كتبته في هذا البحث.

ثم دارت الأيام، واقترح أحد تلاميذى فى كلية اللغة العربية -جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -بالرياض أن يطبع هذا البحث، هو ورسالتى التى تقدمت بها للحصول على درجة العالمية (الدكتوراه) عام ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م، وبالفعل أخذ نسخة من كل منهما، وقدمها لإحدى دور النشر هناك، ولكن قبل أن يبدأ العمل حدث لى ما حدث من ظروف صحية، لزم معها أن أعود إلى مصر لمواصلة العلاج، ولإجراء عملية جراحية فى القلب.

وعلى الرغم من أن دار النشر قطعت خطوات كبيرة فى طريق النشر، فتم صف المادة، وقام بتصحيحها ومراجعتها أخواى الكريمان: الدكتور محمود توفيق والدكتور السيد الدد -بارك الله فيهما وشكر لهما وجزاهما عنى خير الجزاء- أقول على الرغم من هذا فإن الأمر وقف عند هذا الحد، ولا أدرى لماذا؟

* * *

وأنا اليوم حينما أنشر الباب الأول من هذا البحث لأول مرة بعد مرور أكثر من ربع قرن على إنجازه، فإننى أريد من ورائه أن يفيدنى زملائى وإخوانى وأساتذتى بملاحظاتهم عليه، وأنا أشكر سلفا كل من صبر على قراءته، وأهدى إلىّ عيوبى، وكشف عن تقصيرى.

ولله الحمد فى الأولى وفى الآخرة، وهو حسبى ونعم الوكيل.

عبده زايد

١٣ من ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ.

٥ يونيو سنة ٢٠٠١ م.

اسمه وألقابه

هو أبو الحسن عليّ بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرماني، النحوي، الإخشيدي، المعتزلي، الوراق، الجامع، المولود ببغداد، سنة ست وتسعين ومائتين [1] والمتوفى بها، ليلة الحادي عشر من جمادى الأولى، سنة أربع وثمانين وثلاثمائة [2] وكانت وفاته في خلافة القادر بالله تعالى أبي العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر بالله تعالى [3].

والرماني: نسبة إلى بيع الرمان، أو إلى قصر الرمان المعروف بواسط، وهو الأقرب؛ لأنه عرف بالواسطي أيضا.

والواسطي: نسبة إلى واسط، التي بها قصر الرمان.

والنحوي: نسبة إلى علم النحو، الذي برز فيه، حتى عد في طبقة أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي [4].

والإخشيدي: نسبة إلى أستاذه وشيخه أبي بكر بن الإخشيد، الذي صاحبه فأطال صحبته، وأفاد منه وتأثر به.

والمعتزلي: نسبة إلى مذهب الاعتزال، الذي برز فيه، وعدّ من أقطابه وأئمته.

والوراق: نسبة إلى حرفة الوراقة، التي يبدو أنه كان يمتهنها؛ لضيق عيشه، وقلة ذات يده.

والجامع: لأنه جمع بين عدد من العلوم وبرز فيها، كالنحو، والمنطق، والكلام على مذهب الاعتزال، والتفسير، وغير ذلك كما سيأتي تفصيله.

---

(١) وفيات الأعيان جـ٢ ص ٤٦١، الفهرست ص ٦٣. وهذا التاريخ على الرأي الأشهر الذي عليه جمهور مترجميه، ولكن السيوطي ذكر أنه ولد سنة ست وتسعين ومائتين (بغية الوعاة جـ٢ ص ١٨٠) وتابعه على هذا الرأي الداودي (طبقات المفسرين ١٧٦ب) وطاش كبري زاده (مفتاح السعادة جـ١ ص ١٧٥) وغيرهما، ولكن من المؤرخين من ذكر أنه توفي عن ثمان وثمانين سنة كابن الجوزي (المنتظم جـ٧ ص ١٧٦) وابن الأثير (البداية والنهاية جـ١١ ص٣١٤) والذهبي (العبر في أخبار من غبر جـ٣ ص٢٥) وهذا يؤيد ما أثبتناه هنا. هذا وخبر ميلاده موثق بأسانيده في تاريخ بغداد جـ١٢ ص ٧.

(٢) وقيل توفي سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة (وفيات الأعيان جـ٢ ص ٤٦١، شذرات الذهب جـ٣ ص ١٠٩) والتاريخ الذي اثبتناه عن الأزهري والواسطي والتنوخي وابن التوازي في تاريخ بغداد جـ١٢ ص ٧.

(٣) نزهة الألبا، ص ١٩٠، معجم الأدبا، جـ١٤ ص٧٤.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٠، بغية الوعاة جـ٢ ص١٨٠.

ولقد عرف بالرماني جماعة، منهم:

١- عمرو بن تعيم الرماني بياع الرمان، ولقد روى عن أبيه، وروى عنه كثير بن زيد.

٢- زيد بن حبيب الرماني الجهني، بياع الرمان، ويقال له الثمار، روى عن الشعبي وروى عنه الثوري ووكيع وغيرهما.

٣- أبو هاشم يحيى بن دينار الرماني، الذي كان ينزل قصر الرمان بواسط، ولقد رأى أنسا بن مالك، وروى عن زاذان وسعيد بن جبير وغيرهما، وروى عنه الثوري وشعبة وغيرهما، وكان ثقة[١].

٤- أحمد بن علي بن محمد أبو محمد أبو عبد الله الرماني المعروف بابن الشرابي[٢].

٥- علي بن عبد الله بن محمد بن علي بن رمان التونسي، أخذ عنه ابن عصفور[٣].

أسرته

يبدو أن أبا الحسن لم يكن من بيت مجد، ولا من بيت علم؛ لأن التاريخ لم يكن يهتم إلا بهذه البيوتات، يكتب تاريخها ويسجل مواليدها، ووفياتها، ويصف حياتها ومعيشتها، وكلما زاد البيت في المجد زاد اهتمام التاريخ به.

وصاحبنا أبو الحسن لا ندرى عن أسرته شيئا، ولم يذكر لنا التاريخ من أمرها ما يساعدنا على تصور طبيعة نشأته، ومعرفة ظروف حياته الأولى، التي تترك أكبر الأثر في حياته، وكل الذي نعلمه أن أصله من سر من رأى[٤]، أما منزلة هذه الأسرة ومكانتها من العلم، أو من المجد والجاه، ومدى تأثيرها في أبي الحسن، فذلك أمر لا ندرى عنه شيئا؛ لأن التاريخ عبر هذه الأسرة كغيرها من ملايين الأسر، دون أن يعيرها أدنى اهتمام.

ويبدو أن أسرة الرماني من الأسر الفقيرة؛ لأن أبا الحسن عمل في مهنة

---

(١) اللباب جـ١ ص ٤٧٥. (٢) هامش بغية الوعاة ص ١٥١. (٣) السابق ص ٣٤٠.

(٤) الفهرست ص ٦٣، شذرات الذهب ص١٠٩، وفيات الأعيان جـ٢ ص ٤٦١.

الوراقة، حتى عرف بالوراق، ولو كانت الأسرة ميسورة الحال لكفته مشقة البحث عن الرزق، واتجه إلى العلم اتجاها كاملا، ولكن الذى لا نشك فيه أن هذه الحرفة عادت عليه بالخير الكثير.

فلقد أتيحت له من خلال هذه المهنة، فرصة الاطلاع على كثير من النفائس، التى كانت تقع بين يديه، حتى جعلت منه - بالإضافة إلى أفاضل العلماء الذين جلس بين أيديهم - عالما فاضلا مبرزا فى كثير من العلوم، ومؤلفا مكثرا، ومناقشا لكثير من علماء عصره، كما يبدو للمطلع على قائمة كتبه، ومتصدرا للتدريس، حتى تخرج على يديه غير قليل من النجباء.

مذهبه

اتفق المؤرخون على أن الرمانى من كبار المعتزله وأئمتهم، وكتبه وأقواله تشهد بذلك.

وهناك من يقول: إنه كان مع اعتزاله شيعيا[1]، وهناك من يقول: إنه رافضى معتزلى[2].

أما اعتزاله فإنه أمر معروف عنه، وشهرته وذيوعه لا تمكن أحدا من أن ينكره أو حتى يشكك فيه، ولقد أفاد الرمانى من اعتناقه لهذا المذهب فوائد كثيرة، تبدو واضحة فى وقوفه على أساليب التفكير وأدب الجدل، وتعمقه فى المنطق، وانكبابه على القرآن الكريم، يدرسه ويفسره، ويستخلص هذه الأحكام التى تتفق مع عقيدته الاعتزاليه، ويرد على أصحاب المذاهب الأخرى كلما سنحت الفرصة لذلك؛ فى كتب خاصة حينا، وفى تفسيره حينا آخر.

ولقد ترك الرجل ثروة كبيرة من الكتب، التى خصصها لهذا المذهب ورسائله؛ من منطق اليونان وأساليب تفكيرهم، ولقد تصدى الرجل بأساليب الجدل وأصول الاعتزال لخصوم العقيدة الإسلامية وأعدائها، يرد على شبهاتهم، وينقض عقائدهم، كما ذهب ينافح عن القرآن الكريم، ويدحض شبهات خصومه، ويرد على مسائلهم.

(١) طبقات المفسرين للسيوطي ص ٥٤، طبقات المفسرين للداودي ورقة ١٧٦ ب.

(٢) ميزان الاعتدال جـ٣ ص ١٤٩، لسان الميزان جـ٤ ص ٢٤٨.

وحسبنا هنا أن نذكر على سبيل المثال، طائفة من كتبه المتصلة بالاعتزال، أو بوسائله، من المنطق والجدل، أو التى كتبها فى الرد على خصوم المذهب، أو خصوم الإسلام.

فله فى المنطق والجدل:

١- صنعة الاستدلال ويشتمل على سبعة كتب.
٢- أدب الجدل
٣- أصول الجدل
٤- المنطق
٥- القياس

وله فى الاعتزال:

١- جوامع العلم فى التوحيد
٢- الأصلح الكبير
٣- الأصلح الصغير
٤- تهذيب الأصلح
٥- المسائل والجواب فى الأصلح الواردة من مصر
٦- التوحيد
٧- مقالة المعتزلة

وله فى الرد على خصوم المذهب أو خصوم الإسلام:

١- الروية فى النقض على الأشعرى
٢- الرد على المسائل البغداديات لأبى هاشم
٣- نقض استحقاق الذم فى الرد على أبى هاشم
٤- الرد على الدهرية
٥- نقض التثليب على يحيى بن عادى

هذا نموذج من الكتب[1] التى تعد أثرا مباشرا لعقيدة الاعتزال، ولكنا نعتقد أنه لم يكن منقادا لكل ما يقول به شيوخ الاعتزال، فلقد كان يختلف معهم حينما يرى أن الحق ليس فى جانبهم، يتمثل ذلك فى موقفه من إعجاز القرآن وبلاغته، وما ترتب على هذا من آرائه فى فواصل القرآن. على أن الاعتزال لم يترك هذا الأثر فقط، ولكنه ترك بصماته فى أسلوبه، وطريقة تفكيره، حتى عاب عليه معاصروه تغلغله فى المنطق وصبغ كل شئ بصبغته[2]، كل ذلك يدلنا على مدى ما فعله مبدأ الاعتزال به، ومدى ما تركه من أثر عليه.

---

(١) كل هذه الكتب مفقودة، ولكنا استوحينا مضامينها من عناوينها، ونرجو أن نكون موفقين فى هذا.

(٢) سيأتى لذلك مزيد من التفصيل عند الحديث عن أسلوبه.

١- لم يذكر أحد من المتقدمين أن الرماني كان متشيعا، وأول من ذكر ذلك السيوطي والداودي وهما متأخران، ولم يرو أحد من المتقدمين أو المتأخرين شيئا عن تشيعه، غير ما قاله التنوخي من تفضيله لعليّ، وهذا رأى ليس خاصا بالشيعة، وإنما قال به معتزلة بغداد.

٢- لم يكن موقف الرماني من قصة الغار وحديث غدير خُم موقف الشيعي منهما، فلقد «اتفق أن رجلا من أهل البصرة دخل وسأل الرماني وقال له: ما تقول في حديث الغدير وقصة الغار؟ فقال الرماني: خبر الغار دراية وخبر الغدير رواية، والرواية لا تعارض الدراية»[(١)].

٣- لم يذكر المصنفون كتب الرماني بين كتب الشيعة، ولم يعدوا كتابه في «الإمامة» واحدا منها.

٤- وضع بعض علماء الشيعة الإمامية كتبا في الرد على الرماني، ككتاب «نقض الإمامة» على عليّ بن عيسى الرماني» لمحمد بن محمد المعروف بالشيخ المفيد، كبير الإمامية في عصره، والمتوفى سنة ثلاث عشرة وأربعمائة[(٢)].

٥- قيل: كان السري الرفاء الشاعر المتوفى سنة ست وستين وثلاثمائة جارا لأبي الحسن الرماني بسوق العطش، وكان كثيرا ما يجتاز بالرماني وهو جالس على باب داره، فيستجلسه، ويحادثه ويستدعيه إلى أن يقول بالاعتزال، وكان السري الرفاء يتشيع، فلما طال عليه ذلك أنشد:

أقــارع أعـــداء النبى وآله ... قـراعـا يفلّ البيض عند قراعـه

واعلم كل العلم أن وليــهم ... سيجزى غداة البعث صاعا بصاعه

فــلا زال من والاهم فى علوه ... ولازال من عاداهم فى اتضاعـه

ومــعــتزلىّ رام عـزل ولايتى ... عن الشرف العالى بهم وارتفاعه

طبعت على حب الوصيّ ولم يكن ... لينقل مطبوع الهوى عن طباعه

وهذا النص واضح وصريح فى بعد الرماني عن الإمامية[(٣)] وتلك القرائن

(١) اعتمد د. مازن في هذا علي «روضات الجنات ص ٥٤٥».

(٢)، (٣) وهل من الضروري أن يكون الشيعي إماميا؟

أما تشيعه فذلك أمر لم يكن موضع اتفاق بين المؤرخين القدامى، ولا بين الباحثين المعاصرين، فالذين يقولون بتشيعه يذكرون أن له كتابا فى تفضيل علىّ، وأن التنوخى ذكر أن الرمانى كان يقول: «إن عليا رضى الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ»[1] وهذا دليل عندهم على أن الرمانى كان يؤمن بالتشيع والمنكرون يقولون: «إن مصنفات[2] على بن عيسى الرمانى التى صنفها فى التشيع. لم يكن يقول بها، وإنما صنفها تقية؛ لأجل انتشار مذهب التشيع، وأن موقفه مع السرى الرفاء الشاعر الشيعى دليل على ذلك.[3] هذا ما كان من موقف القدماء، أما الباحثون المعاصرون فإنهم حاولوا أن يحققوا هذه المشكلة، ويزيلوا اللبس منها؛ فالسيد محسن الأمين العاملى يرى أن كثيرين قد خلطوا بين عقائد الشيعة والمعتزلة، كما نسب الصاحب بن عباد والسيد المرتضى وغيرهم إلى الاعتزال[4] ومعنى هذا أنه من الممكن أن يكون الرمانى واحدا من ضحايا هذا الخلط بين العقيدتين.

ويذهب الأستاذ آدم متز إلى أنه ... ان بين المعتزلة شيعة كالزيدية، وكان من هؤلاء بعض أهل البيت مثل أبى على الداعى، وهو أحد تلاميذ أبى عبد الله البصرى، وكان من الشيعة المعتزلة المشهورين إلى جانب من تقدم أبو الحسن الراوندى والرمانى اللغوى[5].

أما الدكتور مازن المبارك فإنه أطال الوقوف عند هذه المسألة، وانتهى إلى أن تفضيل علىّ رأى كانت تقول به معتزلة بغداد من قبل الرمانى، فلقد قال به أبو جعفر الإسكافى (ت ٢٤٠هـ) وبشر بن المعتمر (ت ٢١٠هـ) وأبو إسحاق الخياط (ت ٣٠٠هـ) وبذلك يكون الرمانى فى رأيه هذا معتزليا بغداديا كما هو فى سائر أقواله وآرائه.

ويمضى بعد ذلك إلى أن قرائن تشيعه تدل على أنه وقف فى تشيعه حيث وقف معتزلة بغداد، ولم يتجاوز القول بتفضيل علىّ، بل تدل صراحة على أنه لم يكن فى الشيعة من الإمامية[6] ولعل أبرز هذه القرائن ما يأتى:

---

(١) لسان الميزان جـ٤ ص ٢٤٨.

(٢) ليس للرماني -فيما نعلم- من مصنفات يمكن أن يوحي عنوانها بالتشيع إلا كتاب «تفضيل علي» وكتاب «الإمامة».

(٣) لسان الميزان جـ٤ ص ٢٤٨.

(٤) أعيان الشيعة جـ١ ص ٢٠٥. (٥) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري جـ١ ص ٣٥٤.

(٦) وهل من الضروري أن يكون الشيعي إماميا؟

كلها تدل على أنه لم يكن منهم، وأما تفضيله عليا فقد رأيناه قولا قالت به
معتزلة بغداد، وإذن فقد كان الرماني معتزليا، وهو إذا تشيع فإن تشيعه يقف
عند تفضيل علي، وليس هو من الإمامية على كل حال، وتفضيله لعلي هو
الذي جعله معدودا عند بعضهم في الشيعه، وهو الذي جعله مكرما عند
عز الدولة البويهي(1).

والذي يلاحظ على الدكتور مازن أنه يحاول جاهدا أن يدفع عن
الرماني أنه كان في الشيعه من الإمامية، ولا أدري من الذي قال له ذلك؟
فالسيوطي لم يزد على قوله: إنه كان مع اعتزاله شيعيا، ولم يقل لنا إنه كان
إماميا أو زيديا أو غير ذلك، والتنوخي لم يزد على القول بأن الرماني كان ممن
يقولون بأن عليا رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ.

فمن أين أتى الدكتور مازن بهذه التهمة الوهمية، التي أرهق نفسه في
دحضها وتفنيدها؟

أم أن الدكتور يرى أن مذهب الشيعة ينحصر في الإمامية، ومن ثم فإن
من يقال عنه إنه شيعي فهو بالتالي إمامي، والرماني واحد من هؤلاء؟!

أما أن محمد بن محمد المعروف بالشيخ المفيد قد ألف كتابا(2) في
الرد على علي بن عيسى الرماني فهذا يدلنا على أن الرماني لا يقول إلا ما
يعتقد أنه الحق، سواء أوافق الأصول العامة للمذهب الذي يؤمن به أم خالفه،
وإذا كان الرماني قد خالف المعتزلة في بعض المسائل المتعلقة بإعجاز القرآن
وبلاغته وهو واحد من أقطابهم فحري به ألا يقول بكل ما يقول به الشيعة إن
كان قد آمن بمذهبهم، ولا ضير عليه أن يخالفهم فيما يرى أنهم ليسوا على
صواب فيه، وربما كان قد كتب في كتابه «الإمامية» كلاما لا يوافق مبادئ
«الإمامة»، فتندب صاحبهم هذا نفسه — وهو من تلاميذ الرماني — للرد عليه،
ونحن لا نرى في هذا الرد دليلا على أن الرماني لم يكن شيعيا، كما أن
مقالة النحاة وعلماء الكلام والمنطقيين في نحو الرماني ومنطقه واعتزاله لا
تنفي أنه كان من علماء النحو المبرزين ورؤوس المعتزلة ورجال المنطق.

---

(1) الرماني النحوي ص ٥٣- ٥٥.

(2) ادعى الدكتور أن بعض علماء الشيعه قد ألف كتبا في الرد على الرماني، ولم يذكر غير هذا الكتاب، ولا نعلم أن هناك غيره، وكان ينبغي عليه أن يذكر — لو كان يعلم — غير هذا الكتاب، أما أن يذكرنا مالا أساس له فلا.

النديم ص ٦ من الطبعة المصرية ولم أجدها فى مصدر آخر، كما أن أبيات السرى الرفاء الواردة ليست فى ديوانه المطبوع ولا المخطوط»، وإذن فهذه القصة لا ينبغى أن يعتمد عليها أحد كما اعتمد عليها الدكتور مازن؛ لأننا نشك فى صحتها مادامت على الصورة التى ذكرها الدكتور مازن نفسه.

وإذا كان السيوطى هو أول من ذكر ذلك، وبينه وبين الرمانى أكثر من خمسة قرون، فإ السيوطى لم يكن يبنى حكمه على غير أساس، فلقد كان بين يديه ما يؤيد دعواه، وهى -فى نظرنا- تتلخص فيما يلى:

١- من الكتب التى ألفها الرمانى «تفضيل علىّ» و «الإمامة».

٢- مقالة التنوخى عن تفضيل علىّ، ووضعه فى المنزلة بعد رسول الله ﷺ.

٣- ذكر السيوطى أنه رأى تفسير الرمانى[(1)] «ولقد ورد فى هذا التفسير ما يعضّد دعوى التشيع التى وسمه بها السيوطى.

[قا]ل الرمانى عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وإنّ جهنم لموعدهم أجمعين لها سبعة أبواب لكل باب منهم جزء مقسوم إن المتقين فى جنات وعيون﴾، «ويقال: ما أبواب جهنم؟ الجواب: قيل أطباق بعضها فوق بعض، عن على صلوات الله عليه والحسن وقتادة وابن جريج»[(2)]

كما قال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ادخلوها بسلام آمنين ونزعنا ما فى صد[ور]هم من غلٍّ إخوانا على سرر متقابلين لا يمسهم فيها نصب وما هم منها بمخرجين﴾ «ويروى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: إنى لأرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير ممن قال الله جل وعز فيهم: ونزعنا ما فى صدورهم من غل، فقال رجل من همدان: إن الله أعدل من ذلك، فغضب أمير المؤمنين عليه السلام وقال: إذا لم نكن نحن فمن هم؟»[(3)].

فكون الرمانى يقول عن علىّ رضى الله عنه: «أمير المؤمنين»، ويعقب اسمه بقوله: «صلوات الله عليه» تارة، وبقوله: «عليه السلام» تارة أخرى يدل على أن الرمانى لا يقف عند القول بتفضيل علىّ، ولكنه يذهب إلى أبعد من ذلك.

---

(١) طبقات المفسرين ص ٢٤.

(٢)، (٣) الجامع لعلم القرآن جـ ١٢.

هذا ما دعا السيوطي – في نظرنا – للقول بتشيع الرماني، وتبعه على ذلك من تبعه، ولا يقدح في حكمه أن يكون بينه وبين من يحكم عليه خمسة قرون أو أكثر من ذلك، مادام يبني حكمه على أساس متين، ولا يقول ما لا دليل عليه، ولماذا نطعن في حكم السيوطي على الرماني، ونحن نبيح لأنفسنا في الوقت الحاضر أن نحكم على من سبق الرماني بقرون. بما تنتهي إليه من الدراسات الجادة النزيهة، حتى ولو لم يسبقنا إلى هذا الحكم أحد؟. ولا يرى في ذلك غضاضة مادمنا نملك الدليل على ما نقول، بل إن ذلك يكون من دواعي تقدير الباحث.

شيوخه

لم تذكر كتب التاريخ والتراجم والطبقات من شيوخ الرماني إلا أربعة، ونحن لا نظن أن شيوخ الرماني هم هؤلاء الأربعة فقط، وإن كان من الممكن أن نعدهم أكثر من تلقى عنهم العلم، وأكثر بين أيديهم من الجلوس، وأطال الصحبة لهم، وذلك لأن طالب علم مثل الرماني لا يمكن أن يترك مورد علم دون أن يعب منه، ولا فرصة دون أن يهتبلها، خاصة ونحن في القرن الرابع الهجري، ومجالس العلم منتشرة في مسقط رأسه، ومثوى جسده، بغداد، وحركة الدرس فيها لا تهدأ، والمناقشات حول المسائل العلمية لا تسكن.

ومما يدفعنا إلى هذا، أن أكثر الكتب التي ترجمت له، نسيت أو تناست شيخه الأكبر، الذي ترك فيه أكبر الأثر، والذي طالت صحبته له، أكثر من سواه من شيوخه الآخرين، الذين حفلت بهم كتب التراجم والطبقات، وهذا الشيخ هو أبو بكر بن الإخشيد.

فإذا كان هذا الشيخ قد نسيه المؤرخون أو تناسوه، فما أحرى غيره بالنسيان !! ونحن نذكر هنا أساتذته الثلاثة – غير أبي بكر – لنتوقف مع هذا الشيخ الذي اعترف له بالأستاذية صراحة. وهؤلاء الأساتذه هم:

١ – أبو بكر بن دريد: صاحب الجمهرة الشهيرة، والمقصورة ذائعة الصيت، في الأدب العربي، ويبدو أنه تلقى على هذا الشيخ الأدب واللغة، ذلك أن ابن دريد كان أحفظ الناس وأرواهم للشعر والخبر، حتى قالوا: ما ازدحم العلم والشعر في صدر أحد، ازدحامهما في صدر خلف الأحمر ،وابن دريد.

وقالوا فيه: أشعر العلماء وأعلم الشعراء[١]. توفي ابن دريد ٣٢١هـ.

---

(١) مقدمة «توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب» ص٧.

٢- أبو إسحاق الزجاج، وهو علم من أعلام النحو المشهورين، وله كتاب «أمالي الزجاج» توفي ٣١٦هـ.

٣- أبو بكر بن السراج: وهو من أعلام النحو، الذين خالفوا أصول البصريين في مسائل كثيرة، وله كتاب «الأصول»، ولقد شرحه الرماني في كتاب «شرح الأصول» لأبي بكر بن السراج، كما شرح له «الجمل» و«الهجاء» و «الشكل والنقط». توفي ٣١٦هـ.

٤- أبو بكر بن الإخشيد: ولقد أشار إليه الرماني صراحة عند تفسيره لقوله تعالى ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون﴾.

قال «يقال»: هل تدل الآية على أن الصرع ليس من قبل الشيطان؟

الجواب: فيه خلاف بين أصحابنا، فأبو علي يقول: نعم هو دليل على ذلك؛ لأنه لو أمكنه أن يصرعه لكان له عليهم سلطان، ومذهب أبي الهذيل وشيخنا أبي بكر لا يدل، وذلك لقوله جل وعز ﴿كالذي يتخبطه الشيطان من المس﴾ وإن الله جل وعز قال: ﴿إنما سلطانه على الذين يتولونه﴾ والكلام هنا على سلطان الإغواء[1].

وهذا الشيخ هو الذي نسب إليه الرماني، ولم ينسب إلى أحد سواه من شيوخه، فقيل «الإخشيدي»[2]، كذلك نسب الرماني إلى مذهبه الذي تلقاه عنه وهو الاعتزال، فقيل «المعتزلي».

وأنا أظن أن صحبته لأبي بكر التي طالت أكثر من صحبته لأيّ شيخ آخر قد تركت فيه أكبر الأثر، ذلك أن أبا بكر كان من أفاضل المعتزلة، وصلحائهم وزهادهم، وكان حسن الفصاحة، وله معرفة بالعربية والفقه، وكان مبتعدا عن الدنيا وشواغلها، مشغولا بدينه وآخرته، منكبا على تأليف الكتب في مختلف العلوم والمعارف[3].

فهو الذي فتح باب الاعتزال للرماني؛ حتى برز فيه، وشهر به، وأفاد منه

---

(١) الجامع لعلم القرآن جـ١٢.

(٢) لسان الميزان جـ٤ ص ٢٤٨.

(٣) الفهرست ص ١٧٣.

إفادة كبيرة، فالمعتزلى لابد له من الإكباب على القرآن الكريم؛ لأنه مادة مذهبه، وهذا ما فعله الرمانى، كذلك يتحتم عليه أن يتعمق فى المنطق وأساليب الجدل؛ لأن هذا وسيلته لإظهار مذهبه، وهذا ما غلب فيه الرمانى أقرانه، حتى سلك فيه طريقا لم يعرفوه من قبل، ولقد بلغ فى الاعتزال حدا جعل المتكمين يقولون عنه: «ليس فنه فى الكلام فننا»، وبلغ فى المنطق حدا جعل المنطقيين يقولون عنه: «ليس ما يزعم أنه منطق منطقا عندنا»[1].

وأيا ما كانت صحة هذه الدعوى، فالذى يعنينا منها هو دلالتها على ما بلغ الرمانى فى المنطق والكلام، وما ذلك كله إلا بفضل صحبته لأبى بكر بن الإخشيد، أما إكبابه على كتاب الله وإدامة النظر فيه فقد أكسبه ذوقا شفافا، به يدرك أسرار التراكيب ومواطن الجمال، ومنحه بيانا يجيد به التعبير عن هذه الأسرار، والكشف عن هذه المكنونات، ولا ترجع أهمية الإخشيدى إلى ذلك فحسب، ولكنها تعود أيضا إلى أن الرمانى قد تأثر بالإخشيدى فى سلوكه وأخلاقه، ومعاملاته، وورعه وتقواه؛ حتى شهر بذلك وعرف عنه؛ حتى إن أبا حيان التوحيدى كان يلقبه بالشيخ الصالح[2].

وذلك أثر لا يقل فى نظرنا عن الأثر العلمى الذى تركه فيه، ذلك أن الشيخ لا ينبغى أن يلقن العلم لطلابه وكفى، ولكنه ينبغى أن يوجههم إلى السلوك الأمثل، وأن يكون قدوة لهم، ومثلا أعلى فى حياتهم.

تلاميذه

إن الحديث عن تلاميذ الشيخ أو الأستاذ أمر مهم جدا، لأن التلاميذ امتداد لأستاذهم فى الحياة، إذا أحسنوا الاستماع إليه وأحسنوا الإفادة منه، فحتى لو استقل أحدهم بمنهجه وطريقته، فإن جذوره الأولى إذا فتش عنها ستوجد عند شيخه وأستاذه، الذى جلس بين يديه، وتعهده بالعناية والرعاية، وأفاض عليه من علمه وفضله، حتى وصل إلى ما وصل إليه، لذا فإن الأساتذة الفضلاء والشيوخ الأجلاء ينظرون دائما لأبنائهم فى مجالس العلم نظرتهم إلى أبنائهم من أصلابهم، لأنهم يرون فيهم أنفسهم وعقولهم وشبابهم، فهم شعبة منهم غرسوها بأيدهم، فنمت فى رعايتهم، وترعرعت فى كفالتهم،

---

(١) البصائر والذخائر ص ١٤١.

(٢) المقابسات ص٢٩، ٨٦، ١٨٧.

وربما خلد الأستاذ واحد من تلاميذه الذين أحسنوا التلمذة له، في الوقت الذى قعد فيه عن هذا الفضل والشرف أبناؤه وأحفاده.

والرماني واحد من أفاضل العلماء والشيوخ، الذين تصدروا للتدريس، وجلس بين يديه خلق كثير(١)، فحياته العلمية حافلة ومديدة، إلا أنه ليس كل من وفد إلى مجلس العلم أصبح تلميذا، ولا كل من حمل قرطاسا وقلما وحضر إلى حلقات الدرس استحق أن يسمى طالبا، فمن لم يحسن الاستماع والانتفاع فليس تلميذا، ولا ينبغى أن يطلق عليه هذا حتى لو انقطع للعلم طول حياته.

ولهذا فإن العبرة لا ينبغى أن تكون بعدد الحاضرين، ولكن ينبغى أن تكون بعدد المنتفعين، وكم من حاضر فى مجلس العلم هو وما يجلس عليه سواء، لهذا فإن تلاميذ أى شيخ أو أستاذ فى أى زمان ومكان إذا عدّوا فإنهم دائما قليل، وهؤلاء هم التلاميذ حقا، وما أكثر السقط وما أندر الدر! وإذا انطبق قول الرسول ﷺ: «الناس كإبل مائة لا تجد فيهم راحلة» على الناس من حيث هم ناس، فإنه على المترددين على حلقات الدرس ومجالس العلم أكثر انطباقا، فكم يتخرج على يد الأستاذ الجامعى في كل عام؟ وبكم واحد منهم يفخر؟ قد يكون واحدا فى العام، وربما تمر الأعوام ولا يجد من يستحق أن يفخر به.

لهذا لا تعجب إذا أردنا أن تحصى تلاميذ الرماني فوجدنا عددهم قليلا؛ لأن العبرة بقيمة التلميذ الذى تلقى العلم على يديه، والحمد لله أن تلاميذه الذين حفظت لنا كتب التراجم أسماءهم يعدون فخرا لأستاذهم، ولا يقل اعتداده بهم عن اعتداده بمؤلفاته العديدة التى تركها وراءه.

وفيما يلى إشارة موجزة إلى كل واحد من تلاميذه(٢) الذين عرفناهم.

١- **أبو حيان التوحيدى**: وهو أكثر تلاميذه ذكرا له فى كتبه الباقية، التى وصلت إلينا، بعد أن نجت من نقمته التى صبها على كتبه، وناره التى

---

(١) على الرغم من غرابة أسلوب الرماني فإن تلاميذه كُثر، وفي هذا دليل على كثرة من حضر عليه، ولكل أسلوب عشاقه، الذين يميلون إليه، ويعجبون به، وللناس فيما يعشقون مذاهب.

(٢) استعنا هنا بإحصاء الدكتور مازن المبارك لتلاميذ الرماني.

أشعلها فيها، بعد أن ضاق بالحياة، وضاق بالناس؛ لأنه كان مقترا عليه في الرزق، ولم يجد في عصره من يقدره قدره، أو ينزله منزلته، في الوقت الذي يرى فيه أمام عينيه من هم في مستوى الرعاع والسفلة يرتعون في الأموال، وينهلون من صنوف النعيم، ويلقون الترحيب والثناء، أينما حلوا، لشئ إلا لأن الدنيا أقبلت عليهم وأدبرت عنه، وإذا وصلت الأمور إلى حد أن يقاس فضل الإنسان بما بين يديه من أموال- حتى من غير أن تعرف مصادرها- فتبا للحياة وللناس.

ولقد أثنى أبو حيان على أستاذه وشيخه الرماني كثيرا، في غير كتاب من كتبه، وفي غير موضع من كلّ كتاب، ويعد ما كتبه أبو حيان عن الرماني من أوثق المصادر التاريخية لمن يريد أن يتصدى لدراسة الرماني، فهو تلميذه، وهو أوثق صلة به من غيره، ومن أعرف الناس به، وبحياته وبسلوكه، وقد نجد عنده ما لا نجده عند غيره.

وربما قال بعض الدارسين إننا ينبغي أن نأخذ ما يكتبه التلميذ عن أستاذه في حذر بالغ؛ لأن أمثال هذه الكتابات يغلب عليها طابع المجاملة؛ فالعاطفة تكون أغلب فيها من العقل، والحب يغطي فيها وجه الحقيقة، وإذا كان هذا القول على جانب من الحق فإنه لا ينطبق على أبي حيان التوحيدي، لأننا إذا رجعنا إلى ما كتبه عن الرماني لا نجده مدحا محضا، ولا ثناء خالصا، تحت أبي حيان انتقلت إلينا مقالة المنطقيين في منطقه، ومقالة المتكلمين في منهجه الكلامي، ومقالة النحويين في أسلوبه النحوي، ولو كان أبو حيان مغرضا لأغمض عينه عن أمثال هذه المقولات، أو لدافع عنه فيها، ونقد كلامهم، ودحض شبههم، وهو ما لا يعز عليه، ولكنه لم يفعل، وهذا دليل على نزاهة أبي حيان، ووضعه جانب الحقيقة فوق الحب والعاطفة، وهذا ما يجعلنا نثق بما كتبه عن الرماني، هذا ولم يعمر أبو حيان بعد الرماني طويلا فقد توفي سنة ٤٠٠هـ[1].

٢- أبو القاسم على بن المحسن التنوخي: وهو من علماء المعتزلة وأدبائهم، وهو الذي أثر عنه أن الرماني كان ممن يقول بأن عليا رضي الله عنه أفضل

(١) وهو بهذا يعد أول من لحق به من تلاميذه.

الناس بعد رسول الله ﷺ، وهي المقالة التى فتحت الطريق واسعا للأخذ والرد والجدل حول تشيع الرماني، توفى التنوخى سنة ٤٤٧هـ.

٣- **أبو القاسم الدقيقي:** على بن عبد الله الدقاق، وهو نحوىّ بارع، أخذ عن الفارسى والرماني والسيرافى، وهو الرجل الذى كان حاضرا فى المجلس الذي جاء فيه رجل إلى الرماني يسأله عن الفرق بين «منْ» و «ما»، وبين «منْ» و «مِمْ» والذى كان من أمره ما كان، مما بسطناه فى موضعه من هذا البحث، ويبدو أن أستاذية الرماني لتلاميذه لم تكن فى العلم فقط، ولكنها كانت تمتد إلى الأخلاق والسلوك، والتمسك بقيم الإسلام ومبادئه، بدليل توجيهاته التى صدرت منه لتلاميذه فى تلك الجلسة، والتى أثبتناها فى موضعها. توفى سنة ٤١٥هـ.

٤- **محمد بن محمد بن النعمان:** وهو المعروف بالشيخ المفيد، وابن المعلّم، وكان شيخ الإمامية فى عصره، وهو من أشهر تلاميذ الرماني، وهو الرجل الذى كتب كتابا يرد فيه على كتاب الرماني فى «الإمامة»، والذى جعله الدكتور مازن المبارك أحد أدلته فى دحض شبهة التشيع عند الرماني، كما سبق أن ذكرنا المفيد سنة ٤١٣هـ.

٥- أبو محمد الحسن بن على الجوهرى: ويعد هو والتنوخى أكثر من ذكر فى كتب التراجم من تلاميذه، وغالبا ما يقترن اسماهما باسم الرماني، فبعد أن يذكر المترجم شيوخه يقول: وممن روى عنه، أو وممن أخذ عنه، أو من تلاميذه، أو ما شاكل ذلك، ثم يذكر الجوهرى والتنوخى، وقد يذكر معهما غيرهما وقد يكتفى بهما، وربما كان ذلك لكثرة ملازمتهما له، أو لأنهما أكثر تأثرا به، أو لسبب آخر لا ندريه، هذا ولم يعمّر الجوهرى بعد التنوخى إلا سبع سنوات، توفى سنة ٤٥٤هـ.

٦- **أبو الحسن هلال بن المحسن الكاتب:** وهو أقل ذكرا عند المؤرخين من الجوهرى والتنوخى، وهو إن ذكر فعند ذكرهما، ولا ينفرد دونهما بالذكر، توفى سنة ٤٤٨هـ.

٧، ٨- **أبو البركات محمد بن عبد الواحد الزبيرى وأبو عبد الله بن ميمون العمرى**، ولقد انفرد بهما ابن قاضى شهبة فى طبقاته، ولا ندرى علام اعتمد فى ذلك.

٩- **أبو القاسم علي بن طلحة بن كروان:** قرأ عليه وعلى الفارسي كتاب سيبويه، توفي سنة ٤٢٤هـ.

١٠- **أبو طالب أحمد بن بكر بن أحمد العبدي:** تتلمذ عليه وعلى السيرافي والفارسي، وهو ثاني من لحق بالرماني بعد التوحيدي، توفي سنة ٤٠٦هـ.

١١- **أبو الحسن محمد بن حمدان الدلفي العجلي:** صاحب شرح ديوان المتنبي، وهو آخر من بقي من تلاميذ الرماني على قيد الحياة. توفي سنة ٤٦٠هـ.

١٢- **أبو الغنايم محمد بن أحمد بن عمر الخلال اللغوي:** تتلمذ عليه وعلى الفارسي والسيرافي.

ثقافته

إن التخصص الذي نعرفه الآن في دراسة العلوم والمعارف - النظري منها والتجريبي - لم يكن معروفا في عصر الرماني، وأولى من ذلك أن يكون التخصص الدقيق غير معروف أيضا بل غير وارد، وذلك لأن مصادر المعرفة - على تنوعها واختلافها - كانت محدودة، وطلاب العلم إذ ذاك كانوا نهمين للعلم، شرهين للمعرفة، لا يعرف الواحد منهم حدا يقف عنده، فهو يضيف إلى عقله كل يوم جديدا لم يكن قد علمه بالأمس، ولأن العلوم والمعارف كانت في تلك الفترة في بدايتها، لم يكن همّ طالب العلم أن يستوعب وأن يتزود ويكفي، ولكنه يستوعب ليعرف الأساس، وليضيف إليه وليبتكر، ولقد كانت المعارف متنوعة ومتشعبة، وكان طالب العلم لا يفرق بين لون من المعرفة ولون، فيأخذ هذا ويترك ذاك.

ولم يكن الرماني إلا واحدا من طلاب المعرفة النهمين، الذين لا يشبعون، ولكن هل يمكن أن نضع صفة يمكن أن نرجع إلينا ثقافة الرماني المتنوعة ومعارفه الكثيرة؟ هل يمكن أن يكون هناك نوع من العرفة يستقطب كل هذه العلوم والمعارف عند الرماني؟

نستطيع أن نقرر أن ثقافة الرماني ثقافة قرآنية - على تنوعها وتشعبها وتعددها -، بمعنى أن القرآن الكريم هو مركز هذه العلوم والمعارف، وهو

القطب الذى تدور حوله كل ثقافة الرماني، وكل أنواع العلوم التى حصلها، وهضمها فأحسن هضمها، فبزّ أقرانه فيها؛ كالاعتزال، والفقه، والنحو، والأدب، واللغة، والقراءات، والتفسير، وغيرها.

فأما القراءات والفقه والتفسير فإن القرآن الكريم لحمتها وسداها، وأما الاعتزال فإن القرآن مصدر أدلته وعماد حجاجه.

وأما النحو فإنه وسيلة لفهم معانى الآيات القرآنية، وكيف تختلف معانيها باختلاف تقديرها الإعرابى، بل كيف يختلف التقدير الإعرابى باختلاف المعانى المحتملة فى الآية الكريمة.

وأما الأدب فهو مقوم ذوقه، وصاقل طبعه، حتى يقف على آيات الجمال فى التعبير القرآنى المعجز، وإن هذا يتضح لكل من وقف على كتاب «النكت»، وعرف كيف يقف الرماني من الآيات القرآنية؟ وأين يضع البلاغة القرآنية؟

وقد يظن أن كتابه «النكت» موضع للبحث فى إعجاز القرآن، فطبعى أن يكثر فيه من الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، وعلى الرغم من أن بين أيدينا من كتب الإعجاز الكثير، وأن أيا منها لم يسلك نهج الرمانى هذا، فإننا لا نكتفى بهذا الرد، ولكننا نطالب بالوقوف على ما تبقى من كتب الرمانى غير «النكت»؛ ككتابه «الحروف» مثلا؛ لنرى أن هذه القضية مطردة عنده، وأن القرآن هو الأساس الذى يرتكز عليه فى دراساته المختلفة.

وإذا رجعنا إلى تفسيره -وقد أتيحت لى فرصة الاطلاع على جزأيه الباقيين وجدناه يستعين بهذه الثقافة المتنوعة على تفسير كتاب الله الكريم، ففيه يمتزج النحو- وهو الصفة الغالبة على هذا التفسير- والاعتزال، والفقه- وهو قليل جدا-، واللغة- وله فيها نظرات موفقة، وخاصة فيما يعرف بدوران المادة حول معنى واحد، وله باع طويل فى الكشف عن أسرار الفروق بين الكلمات التى تبدو مترادفة، والأدب، فكثيرا ما يستعين هناك بالشعر على عكس منهجه فى «النكت»؛ لأنه هناك يفسر، وفى «النكت» يكشف عن الإعجاز والقراءات، والبلاغة، وهى فى تفسيره أقرب إلى الإشارة منها إلى الحديث العلمى المبسوط. ولقد استعنا بوقفاته البلاغية فى تفسيره عندما حللنا

بلاغته وعرضناها فى الباب الثانى من هذا البحث.

وإن الناظر فى مؤلفات الرمانى -وأكثرها ضائع- سيجد غلبة القرآن عليها أيضا، فمن الكتب المستقلة التى خصها بدراسة القرآن، بالإضافة إلى تفسيره وإلى كتاب «النكت»:

١- إعجاز القرآن، وسنتحدث عنه حديثا تفصيليا، سيأتى فى مكانه من هذا الباب.

٢- المختصر فى علم السور القصار.
٣- المتشابه فى علم القرآن.

٤- جواب ابن الإخشيد فى علم القرآن.
٥- غريب القرآن.

٦- جواب مسائل طلحة فى علم القرآن.

٧- مسائل أبى على بن الناصر فى علم القرآن.

وهناك كتب أخرى لا تحمل عنوانا صريحا كهذه الكتب، وإن كان من الممكن أن توحى عناوينها بأنها تدور حول القرآن الكريم.

مكانته العلمية

يعد الرمانى من معالم القرن الرابع الهجرى البارزة، فلقد كان عالما فاضلا، متمكنا من مادته العلمية، متقنا لعديد من العلوم والمعارف، التى وضعها فى خدمة ثقافته القرآنية، ولم يقتصر الرجل على معرفة ما أتيح له من العلوم والمعارف، واستيعابه لها، ولكنه كان قد أولى عقلا فذا يكتشف به الجديد الذى يضيفه إلى العلوم فيثريها وينميها، ولقد ترك الرجل لنا حوالى مائة كتاب، لم تبق لنا يد الزمن من أكثرها إلا أسماءها وشذرات هنا وهناك، وبقى من كتبه عدد لا يشفى غلة، ولا يروى ظمأ؛ لأنه يعجز عن أن يعطينا المكانة العلمية الحقيقية التى يتمتع بها الرجل.

ولقد شهد للرمانى بمكانته العلمية كثير من الذين ترجموا له، وأرخوا لحياته، وتحدثوا عن علمه وكتبه؛ فالزبيدى مثلا يضعه فى الطبقة العاشرة من طبقات النحويين البصريين، من أصحاب أبى بكر بن السراج، مع أبى على الفارسى وأبى سعيد السيرافى[1].

(١) طبقات النحويين واللغويين صـ ١٢٠.

وابن الأنبارى يقول عنه إنه كان من كبار النحويين[1].

وذكر غير واحد أنه كان إماما فى العربية، علامة فى الأدب، فى طبقة الفارسى والسيرافى[2].

وحسبه مكانة فى النحو، أنه أخرج حول كتاب سيبويه عددا من الكتب، ولم يتح ذلك للكثير ممن كانوا فى مثل منزلته النحوية، منها:

١- شرح سيبويه. ٢- نكت سيبويه. ٣- أغراض سيب

٤- المسائل والجواب من كتاب سيبويه. ٥- تهذيب أبواب كتاب سيب

٦- الخلاف بين سيبويه والمبرد.

هذا عدا عددا من الكتب الأخرى التى كتبها فى النحو خاصة، والمسائل العديدة التى أثارها فى تفسيره للقرآن الكريم.

ولهذا كله أطلقوا عليه «النحوى» فعرف به وشهر ...، وصار لصيقا باسمه، يذكر معه أينما ذكر[3].

ولم تقف مكانة الرمانى العلمية عند النحو والاشتغال به، فالنحو لم يكن هدفا له، ولا غاية يسعى إليها، ويفنى العمر فيها، وإن كان وسيلة من وسائل الثقافة العديدة، التى تعينه على فهم كتاب الله الكريم، وإدراك أغراضه، ومعرفة مراميه، والوقوف على أسراره.

فإلى جوار النحو اشتغل بالفقه وألف فيه، وباللغة ومسائلها، وبالمنطق، وأدب الجدل، وعلم الكلام على مذهب المعتزلة، وصنف فى كل ذلك عددا من الكتب.

وحسبه أن يقول عنه تلميذه أبو حيان التوحيدى إنه: «لم ير مثله قط بلا تقيه ولا تحاش ولا اشمئزاز ولا استيحاش، علما بالنحو وغزارة فى الكلام، وبصرا بالمقالات، واستخراجا للعويص، وإيضاحا للمشكل»[4].

---

(١) نزهة الألباء ص ١٨٩.

(٢) طبقات الداودي ص ١٧٦ب، طبقات ابن شبهه جـ ٢ ص ١٧٤، بغية الوعاه جـ٢ ص ١٨٠ مفتاح السعاده جـ١ ص ١٧٥.

(٣) سنعود مرة أخرى إلى هذا الموضوع عند الحديث عن أسلوبه.

(٤) المقابسات ص ٥٧.

بلاغته وعرضناها فى الباب الثانى من هذا البحث.

وإن الناظر فى مؤلفات الرمانى -وأكثرها ضائع- سيجد غلبة القرآن عليها أيضا، فمن الكتب المستقلة التى خصها بدراسة القرآن، بالإضافة إلى تفسيره وإلى كتاب «النكت»:

١- إعجاز القرآن، وسنتحدث عنه حديثا تفصيليا، سيأتى فى مكانه من هذا الباب.

٢- المختصر فى علم السور القصار. ٣- المتشابه فى علم القرآن.

٤- جواب ابن الإخشيد فى علم القرآن. ٥- غريب القرآن.

٦- جواب مسائل طلحة فى علم القرآن.

٧- مسائل أبى على بن الناصر فى علم القرآن.

وهناك كتب أخرى لا تحمل عنوانا صريحا كهذه الكتب، وإن كان من الممكن أن توحى عناوينها بأنها تدور حول القرآن الكريم.

مكانته العلمية

يعد الرمانى من معالم القرن الرابع الهجرى البارزة، فلقد كان عالما فاضلا، متمكنا من مادته العلمية، متقنا لعديد من العلوم والمعارف، التى وضعها فى خدمة ثقافته القرآنية، ولم يقتصر الرجل على معرفة ما أتيح له من العلوم والمعارف، واستيعابه لها، ولكنه كان قد أولى عقلا فذا يكتشف به الجديد الذى يضيفه إلى العلوم فيثريها وينميها، ولقد ترك الرجل لنا حوالى مائة كتاب، لم تبق لنا يد الزمن من أكثرها إلا أسماءها وشذرات هنا وهناك، وبقى من كتبه عدد لا يشفى غلة، ولا يروى ظمأ؛ لأنه يعجز عن أن يعطينا المكانة العلمية الحقيقية التى يتمتع بها الرجل.

ولقد شهد للرمانى بمكانته العلمية كثير من الذين ترجموا له، وأرخوا لحياته، وتحدثوا عن علمه وكتبه؛ فالزبيدى مثلا يضعه فى الطبقة العاشرة من طبقات النحويين البصريين، من أصحاب أبى بكر بن السراج، مع أبى على الفارسى وأبى سعيد السيرافى[1].

(١) طبقات النحويين واللغويين صـ ١٣٠.

وابن الأنبارى يقول عنه إنه كان من كبار النحويين[1].

وذكر غير واحد أنه كان إماما فى العربية، علامة فى الأدب، فى طبقة الفارسى والسيرافى[2].

وحسبه مكانة فى النحو، أنه أخرج حول كتاب سيبويه عددا من الكتب، ولم يتح ذلك للكثير ممن كانوا فى مثل منزلته النحوية، منها:

١- شرح سيبويه. ٢- نكت سيبويه. ٣- أغراض سيب

٤- المسائل والجواب من كتاب سيبويه. ٥- تهذيب أبواب كتاب سيب

٦- الخلاف بين سيبويه والمبرد.

هذا عدا عددا من الكتب الأخرى التى كتبها فى النحو خاصة، والمسائل العديدة التى أثارها فى تفسيره للقرآن الكريم.

ولهذا كله أطلقوا عليه «النحوى» فعرف به وشهر ،، وصار لصيقا باسمه، يذكر معه أينما ذكر[3].

ولم تقف مكانة الرمانى العلمية عند النحو والاشتغال به، فالنحو لم يكن هدفا له، ولا غاية يسعى إليها، ويفنى العمر فيها، وإن كان وسيلة من وسائل الثقافة العديدة، التى تعينه على فهم كتاب الله الكريم، وإدراك أغراضه، ومعرفة مراميه، والوقوف على أسراره.

فإلى جوار النحو اشتغل بالفقه وألف فيه، وباللغة ومسائلها، وبالمنطق، وأدب الجدل، وعلم الكلام على مذهب المعتزلة، وصنف فى كل ذلك عددا من الكتب.

وحسبه أن يقول عنه تلميذه أبو حيان التوحيدى إنه: «لم ير مثله قط بلا تقيه ولا تحاش ولا اشمئزاز ولا استيحاش، علما بالنحو وغزارة فى الكلام وبصرا بالمقالات، واستخراجا للعويص، وإيضاحا للمشكل»[4].

---

(١) نزهة الألباء ص ١٨٩.

(٢) طبقات الداودي ص ١٧٦ب، طبقات ابن شهبه ج ٢ ص ١٧٤، بغية الوعاه ج٢ ص ١٨٠، مفتاح السعاده ج١ ص ١٧٥.

(٣) سنعود مرة أخري إلي هذا الموضوع عند الحديث عن أسلوبه.

(٤) المقابسات ص ٥٧.

بلاغته وعرضناها فى الباب الثانى من هذا البحث.

وإن الناظر فى مؤلفات الرمانى –وأكثرها ضائع– سيجد غلبة القرآن عليها أيضا، فمن الكتب المستقلة التى خصها بدراسة القرآن، بالإضافة إلى تفسيره وإلى كتاب «النكت»:

١- إعجاز القرآن، وسنتحدث عنه حديثا تفصيليا، سيأتى فى مكانه من هذا الباب.

٢- المختصر فى علم السور القصار.

٣- المتشابه فى علم القرآن.

٤- جواب ابن الإخشيد فى علم القرآن.

٥- غريب القرآن.

٦- جواب مسائل طلحة فى علم القرآن.

٧- مسائل أبى على بن الناصر فى علم القرآن.

وهناك كتب أخرى لا تحمل عنوانا صريحا كهذه الكتب، وإن كان من الممكن أن توحى عناوينها بأنها تدور حول القرآن الكريم.

مكانته العلمية

يعد الرمانى من معالم القرن الرابع الهجرى البارزة، فلقد كان عالما فاضلا، متمكنا من مادته العلمية، متقنا لعديد من العلوم والمعارف، التى وضعها فى خدمة ثقافته القرآنية، ولم يقتصر الرجل على معرفة ما أتيح له من العلوم والمعارف، واستيعابه لها، ولكنه كان قد أولى عقلا فذا يكتشف به الجديد الذى يضيفه إلى العلوم فيثريها وينميها، ولقد ترك الرجل لنا حوالى مائة كتاب، لم تبق لنا يد الزمن من أكثرها إلا أسماءها وشذرات هنا وهناك، وبقى من كتبه عدد لا يشفى غلة، ولا يروى ظمأ؛ لأنه يعجز عن أن يعطينا المكانة العلمية الحقيقية التى يتمتع بها الرجل.

ولقد شهد للرمانى بمكانته العلمية كثير من الذين ترجموا له، وأرخوا لحياته، وتحدثوا عن علمه وكتبه؛ فالزبيدى مثلا يضعه فى الطبقة العاشرة من طبقات النحويين البصريين، من أصحاب أبى بكر بن السراج، مع أبى على الفارسى وأبى سعيد السيرافى[1].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين صـ ١٣٠.

ولم يتوقف نشاط الرمانى عند دراسة العلوم وفهمها، والإضافة إليها، والتصنيف فيها، ولكنه كان كذلك أستاذا ومعلما، يجلس إليه تلاميذه النجباء؛ لينهلوا من ورده، ويغترفوا من فيضه، ولينيروا قلبهم وعقولهم من نور علمه ومعرفته، ولقد تخرج على يد الرمانى عدد كثير من مشهورى العلماء، الذى شاركوا فى حركة الثقافة العربية مشاركة كبيرة[1] ولقد كان الرجل يخف إلى المناقشة والجدل؛ ليجلى الحقيقة أو يدحض الشبه، فيصول ويجول؛ حتى يفحم الخصم، ولا عجب فى ذلك، فهو صاحب مذهب كلامىّ ملأ عليه شغاف قلبه، وتمكن من عقله، وهذا المذهب صناعته الجدل، ومجاله الذى يبرز فيه هو المنطق، وغايته إثبات أن المبادئ التى يقوم عليها هى الحق، ولقد ترك لنا الرمانى عددا من الكتب - عدا المناقشات التى كان يحضرها بنفسه- يرد فيها على بعض المسائل التى ترد إليه، أو المسائل التى يرى أن صاحبها فى حاجة إلى مناقشة، لأن هذا الرأى لا يتفق مع ما يؤمن أنه الحق.

أسلوبه

روى أن أبا على الفارسى قال: إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شئ وإن كان ما نقوله نحن فليس معه منه شئ[2].

وقال بعض أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه.

فأما من لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرمانى.

وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو على الفارسى.

وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافى[3].

ويروى أبو حيان التوحيدى فى «البصائر والذخائر» ما يأتى:

قال المتكلمون عن الرمانى: ليس فنه فى الكلام فنتا.

---

(١) تحدثنا عن هذا الموضوع عندما تعرضنا لتلاميذه.

(٢) نزهة الألباء ص ١٨٩. إشارة التعيين ورقه ٣٤. طبقات النادري ورقه ١٧٦. معجم الأدباء جـ١٤ ص ٧٤.

(٣) نزهة الألباء ص ١٨٩، ١٩٠. معجم الأدباء جـ١٤ ص ٧٧.

وقال النحويون عنه: ليس شأنه في النحو شأننا.

وقال المنطقيون عنه: ليس ما يزعم أنه منطق منطقا عندنا(1).

وفي معجم الأدباء، نقلا عن أبي حيان التوحيدي، أن رجلا من مرو جاء في مجلسه، وسأله عن الفرق بين «من» و «م» وبين «من» و «ما» فأوسع الرماني له الكلام، وبيّن، وقسّم، وفرق، وحدّ، ومثّل، وعلّق كل شئ منه بشرطه، ولم يفهم السائل شيئا، فاستعاده، فأعاد مرارا، ولم يفهم الرجل، فقال له: أيها الرجل: يلزمني أن أبين للناس وأصور لمن ليس بناعس وما على أن أفهم إلبهم والشقر والدهم، مثلك لا يتصور هذه المسألة بهذه العبارة وهذه الأمثلة، فإذا أرحتنا ونفسنا فذاك، وإلا فقد حصلنا معك على الهلاك، قم إلى مجلس آخر ووقت غير هذا.

فأسمعه الرجل ما ساء الجماعة، وقام الناس يضربونه، فمنعهم من ذلك، ودفعهم عنه، فخرج الرجل ذليلا مهانا، فالتفت إلى أبي الحسـ الدقاق وقال له: متى رأيت مثل هذا فلا يكونن منك إلا التؤدة والاحتمال، وإلا فتصير نظيرا لخصمك، وتعدم في الوسط فضل التمييز، وأنشأ يقول:

ولولا أن يقال هجا نميرا ... ولم يسمع لشاعرها جوابا

رغبنا عن هجاء بني كليب ... وكيف يشاتم الناس الكلابا(2)

وقبل أن نناقش أسلوب الرماني بناء على هذه المرويات، نرد على تساؤل هنا قد يطرح نفسه، أو اعتراض قد يلقى به بعض المشتغلين بالبحث والدرس، ذلك أنه قد يقال: إن هذه المرويات تتعلق بمذهبه النحوي، أو مذهبه الكلامي، أو المنطقي، وبالتالي فإنها لا تتصل بأسلوب الرجل من قريب بعيد، حتى نسوغ لأنفسنا أن نناقش على ضوئها أسلوبه.

ونحن نقول إن اختلاف المذهب، أو اختلاف الرأي في مسائل العلم ضرر من ورائه، بل إن من مصلحة العلوم أن تختلف الآراء فيها، ما لم يصـ بعضها إلى حد الإغراب أو التعمية، فإنه حينئذ يخرج تماما عن العلم، و علم من العلوم النظرية يمكن أن يسير على وتيرة واحدة، فتلتقي فيه

(1) البصائر والذخائر ص ١٤١.

(2) معجم الأدباء جـ١٤ ص ٧٧.

الآراء ولا يكون فيها اختلاف؟

إن العلوم النظرية لابد فيها من اختلاف الآراء، وتباين وجهات النظر، وهذا أمر لا يشكو منه أحد لأنه أمر طبيعي، فلابد إذن من أن تكون هذه الشكوى منصبة على طريقته في العرض والتحليل، أي على أسلوب الرجل في درسه وكتابته، ومن هنا جاز لنا أن نعد هذه المرويات متصلة اتصالا وثيقا بأسلوبه.

والذي يتأمل هذه الروايات الكثيرة التي نقلناها هنا يرى أنها تلتقي كلها عند شيء واحد، هو أسلوب الرماني، والتواؤه، وتعقيده، حتى يتأبى على الفهم، وحتى يبذل من يريد أن يقف على مدلوله ومغزاه شيئا غير قليل من الجهد والمثابرة، يستوي في هذا أسلوبه في الدرس والتعليم، كما يصوره لنا موقف الرجل الذي جاء من مرو يسأله عن مسألة في النحو، والتي رويناها منذ قليل، وأسلوبه في الكتابة، كما توصل إلى ذلك الدكتور مازن المبارك في رسالته عن «الرماني النحوي»، وكما سننقل عن الرماني نفسه هنا ما يؤيد ذلك، وكأنما أحس الرماني بأن أسلوبه غامض ومعقد، فقال للرجل: إن مثله لا يفهم هذه المسألة بهذه العبارة، وأرشده إلى مجلس آخر ووقت آخر، فقد يجد بغيته، ويعثر على جواب لمسألته، يفهمه من غير مراجعة ولا استعادة كما حدث معه.

كما نلاحظ أن الطعن في طريقته وأسلوبه كان يتركز في ثلاثة علوم:

النحو والمنطق والكلام

أما المنطق فإن أبا حيان التوحيدي يكفينا أمر تفسير هذه الشكوى منه وأسبابها، فيقول:

«وأما عليّ بن عيسى فعالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق، وعيب به، إلا أنه لم يسلك طريق واضع المنطق، بل أفرد صناعة وأظهر براعة»[1].

وربما كانت طريقته الجديدة في المنطق، أحسن من طريقة واضع

---

(١) الإمتاع والمؤانسة جـ١ ص ١٣٣.

المنطق، وربما كانت أسوأ، فليس بين أيدينا من مؤلفاته الكثيرة ما يجعلنا نحكم لها أو عليها، ولكنها على أى حال مخالفة لما تعارفه الناس، والمخالفة توحى دائما بالذم عند أصحاب الصناعة- حتى وإن كانت هذه المخالفة نحو الأحسن- وهذا ما حدا بأهل المنطق أن يقفوا منه هذا الموقف، ولما كان المنطق وسيلة من وسائل علم الكلام فإن الرماني- وله فى المنطق أسلوب جديد- ربما أدخل هذا الأسلوب الجديد فى صناعة الكلام، وأقحمه فى الاعتزال، وربما كان هذا ما دفعهم إلى أن يقولوا عن طريقة الرماني فى الكلام ما قالوا.

أما النحو فعلى الرغم من أننا نستطيع أن نطعن فى مقالة الفارسى وذلك بالبحث عن دوافعها وأسبابها[1]، وعلى الرغم من أننا نستطيع أن نطعن فى فهم الرجل، الذى جاء من مرو يسأله عن مسألة نحوية[2]، إلا أن كثرة الشكوى من أسلوبه يكاد يعضد تهمة القدماء لأسلوبه، وطريقته فى العرض والتحليل.

وأبادر فأقرر أننى لم أتمكن من الوقوف على ما تبقى من تراث الرمانى النحوى، وهو شرحه لكتاب سيبويه، إلا أن دارس هذا الكتاب- وهو أقدر منى

---

(١) والفارسي إنما قال ما قال من أجل حقده وغيظه علي من تفوقوا عليه، ولم يكن موقفه من الرماني إلا مثلا لراقفه من علماء عصره المبرزين. يقول أبو حيان التوحيدي «وأما أبو علي فأشد تفردا بالكتاب، وأشد إكبابا عليه من كل ما عداهُ مما هو علم الكوفيين، وما تجاوز في اللغة كتب أبي زيد، وأطرافا مما لغيره، وهو متقد بالغيظ علي أبي سعيد وبالحسد له. كيف تم له تفسير كتاب سيبويه من أوله إلي آخره، بغريبه وأمثاله، وشواهده وأبياته (ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء)؛ لأن هذا شئ ما تم للمبرد، ولا للزجاج، ولا لابن السراج، ولا لابن درستويه، مع سعة علمهم وفيض كلامهم. ولأبي علي أطراف من الكلام أجاد فيها ولم يأتل، ولكنه قعد علي الكتاب (يعني كتاب سيبويه) علي النظم المعروف» (الإمتاع والمؤانسة جـ١ ص ١٣١). فإذا كان الفارسي يتقد غيظا علي السيرافي لأنه فسر كتاب سيبويه: من أوله إلي آخره، فكيف يكون موقفه ممن أخرج عددا من الكتب حول كتاب سيبويه منها الشرح الذي ذهب بعضهم إلي أنه يقع في سبعين جزءا؟ إن هذه السجية في أبي علي يمكن أن تقوض مقالته في الرماني ولا تجعل لها قيمة علمية تذكر.

(٢) ذلك أن هذا الرجل ليس واحدا من التلاميذ، ويبدو وأنه أعجمي يريد أن يتعلم العربية. فلم يبدأ الطريق من أوله، وإن لم يكن كذلك فإنه من المحتمل أن يكون واحدا من عامة الذين يمرون علي مجالس العلم مرور الكرام، فلا يقفون عندها، ولا يستفيدون منها، وكيف تتطلب مسألة كهذه كل هذا الشرح والتوضيح، ويظل عقل الرجل مغلقا؟ ألا يدل ذلك علي غبائه؟

حكما على أسلوبه النحوى بحكم تخصصه فيه وكثرة إلفه له- قد انتهى إلى نتيجة فى أسلوبه، تتفق مع رأى القدماء فيه، أو تقاربها، وسأذكرها بعد قليل.

وإذا كانت عبارة الفارسى قد ذاعت وشاعت، فإنها قد أتاحت الفرصة للعلماء والدارسين، قدامى ومحدثين، ليتناولوها بالتعليق عليها وشرحها، فمنهم من أصاب الحقيقة أو اقترب منها، ومنهم من ابتعد عنها، ومنهم من قال كلاما لا يخدم الحقيقة العلمية فى كثير ولا قليل.

ففى القديم علق السيوطى على عبارة الفارسى بقوله: «النحو ما يقوله الفارسى، ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق، وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما، ومن بعدهما بدهر، لم يعهد فيها شئ من ذلك»[1] وعن السيوطى انتقل هذا التعليق إلى كتب المتأخرين، أمثال الداودى فى طبقاته[2] وطاش كبرى زاده فى «مفتاح السعادة»[3].

هذا والسيوطى رجل واسع الاطلاع على ما انتهى إلى عصره من تراث القدماء، وهو كثيرا ما ينقل عن هذا التراث وهو يؤلف ويكتب، ونحن نحسن الظن به، فنقدر أنه لم يقل ما نقلناه عنه هنا إلا بعد خبرة بأسلوب الرجلين، وطريقة عرض كل منهما لمسائل النحو، وتحليله لها، وإلا بعد أن وازن بينهما.

ومن التعليقات المضحكة على عبارة الفارسى ما يقوله الأستاذ حسن السندوبى «والمسألة هى أن الرمانى كان يبرهن على القضايا المنطقية بالعلل النحوية ويعلل قواعد النحو بالقضايا المنطقية»[4] فإذا كان الجزء الأخير من هذا التعليق متفقا مع ما انتهى إلينا من القدماء، وخاصة ما قاله السيوطى، فأين هى القضايا المنطقية التى كان يبرهن عليها بالعلل النحوية؟ وكيف يبرهن على قضايا المنطق بعلل النحو؟ وهل أطلع سيادته على قضية واحدة من هذه القضايا قبل أن يقول ما قال؟ إن من أوجب الواجبات على الدارس والباحث أن يحقق المسألة قبل أن يدلى فيها برأيه، فإن لم يجئ رأيه صوابا فإنه سيكون أدنى إليه، وإلا فإنه سيكون له سند بنى رأيه عليه على أقل التقديرات حتى لو

---

(1) بغية الوعاة جـ2 ص 181.

(2) طبقات الداودى ورقة 176 ب.

(3) مفتاح السعادة جـ1 ص 175.

(4) هامش ص 57 من المقابسات.

كان رأيه بعيدا عن الصواب، أما أن يقول رأيا من غير سند فهذا ما لا يقبل أبدا.

على أن أحد الدارسين المعاصرين، أراد أن يدافع عن أسلوب الرماني، بعد بحث ودراسة، ومقارنة أسلوب الرماني بأسلوب الفارسي نفسه؛ حتى يكون حكمه منصفا، ومتفقا مع روح البحث العلمي لبنزيه، وهذا أسلوب في الدرس نحترمه، ومنهج في البحث نقدره، ونتمنى أن يلتزم به الباحثون والدارسون، حتى تكون أحكامهم قريبة من الصواب -إن لم يقدر لها أن تصل إليه- ولكن بعد أن بذل الرجل ما بذل، وبعد أن وصل إلى نتائج هي في صف الرماني على طول الخط، بل تقوض مقالة الفارسي من أساسها، تبين مقدماته التي بنى حكمه عليها ليست صحيحة، فانهار حكمه هذا، وفقد كل قيمة له[1].

ذلكم الدارس هو الأستاذ سعيد الأفغاني، حيث يقول في مقدمته لكتاب «توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب» تعليقا على عبارة الفارسي ما نصه: «وكنت أحفظها من سنين طويلة، فلما قرأت للرماني والفارسي، وجدت الأول أسهل مذهبا، وأوضح عبارة في معاني النحو من الفارسي نفسه، فحملتها على النكتة والمبالغة، وأنا على ذلك حتى أطلع من كتب الرماني على ما تصدق فيه كلمة الفارسي، بل خطر لي أن ذلك كان من الفارسي إثر مناظرة بينهما، والرماني كثير الفنون متعدد الأدوات، والمناظر جوال، على حين المؤلف أو المدرس لفن يقتصر على ميدان واحد، فلعل الفارسي قصر في الأشواط، التي جره إليها الرماني في غير ميدانه»[2].

أما المقدمة الخاطئة التي بنى حكمه عليها، فهو أنه اعتقد أن هذا الكتاب -الذي حققه، بعد أن أحضر مخطوطته من باريس، وكتب له هذه المقدمة الطويلة- للرماني، بل إنه نشره في الطبعة الأولى على أنه للرماني، ولكن الذي تبين بعد ذلك أن هذا الكتاب ليس له، وإنما هو للفارقي، وبهذا

---

(١) وله أيضا أحكام أخري تعلق بكتاب الحروف للرماني، فقدت أيضا قيمتها، لأنه بناها على المقدمات نفسها.

(١) مقدمة «توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب» ص ١٣.

حكما على أسلوبه النحوى بحكم تخصصه فيه وكثرة إلفه له- قد انتهى إلى نتيجة فى أسلوبه، تتفق مع رأى القدماء فيه، أو تقاربها، وسأذكرها بعد قليل.

وإذا كانت عبارة الفارسى قد ذاعت وشاعت، فإنها قد أتاحت الفرصة للعلماء والدارسين، قدامى ومحدثين، ليتناولوها بالتعليق عليها وشرحها، فمنهم من أصاب الحقيقة أو اقترب منها، ومنهم من ابتعد عنها، ومنهم من قال كلاما لا يخدم الحقيقة العلمية فى كثير ولا قليل.

ففى القديم علق السيوطى على عبارة الفارسى بقوله: «النحو ما يقوله الفارسى، ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق، وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما، ومن بعدهما بدهر، لم يعهد فيها شئ من ذلك»[1] وعن السيوطى انتقل هذا التعليق إلى كتب المتأخرين، أمثال الداودى فى طبقاته[2]، وطاش كبرى زاده فى «مفتاح السعادة»[3].

هذا والسيوطى رجل واسع الاطلاع على ما انتهى إلى عصره من تراث القدماء، وهو كثيرا ما ينقل عن هذا التراث وهو يؤلف ويكتب، ونحن نحسن الظن به، فنقدر أنه لم يقل ما نقلناه عنه هنا إلا بعد خبرة بأسلوب الرجلين، وطريقة عرض كل منهما لمسائل النحو، وتحليله لها، وإلا بعد أن وازن بينهما.

ومن التعليقات المضحكة على عبارة الفارسى ما يقوله الأستاذ حسن السندوبى «والمسألة هى أن الرمانى كان يبرهن على القضايا المنطقية بالعلل النحوية ويعلل قواعد النحو بالقضايا المنطقية»[4] فإذا كان الجزء الأخير من هذا التعليق متفقا مع انتهى إلينا من القدماء، وخاصة ما قاله السيوطى، فأين هى القضايا المنطقية التى كان يبرهن عليها بالعلل النحوية؟ وكيف يبرهن على قضايا المنطق بعلل النحو؟ وهل أطلع سيادته على قضية واحدة من هذه القضايا قبل أن يقول ما قال؟ إن من أوجب الواجبات على الدارس والباحث أن يحقق المسألة قبل أن يدلى فيها برأيه، فإن لم يجئ رأيه صوابا فإنه سيكون أدنى إليه، وإلا فإنه سيكون له سند بنى رأيه عليه على أقل التقديرات حتى لو

---

(١) بغية الوعاة جـ٢ ص ١٨١.

(٢) طبقات الداودي ورقة ١٧٦ ب.

(٣) مفتاح السعادة جـ١ ص ١٧٥.

(٤) هامش ص ٥٧ من المقابسات.

كان رأيه بعيدا عن الصواب، أما أن يقول رأيا من غير سند فهذا ما لا يقبل أبدا.

على أن أحد الدارسين المعاصرين، أراد أن يدافع عن أسلوب الرمانى، بعد بحث ودراسة، ومقارنة أسلوب الرمانى بأسلوب الفارسى نفسه؛ حتى يكون حكمه منصفا، ومتفقا مع روح البحث العلمى لبنزيه، وهذا أسلوب فى الدرس نحترمه، ومنهج فى البحث نقدره، ونتمنى أن يلتزم به الباحثون والدارسون، حتى تكون أحكامهم قريبة من الصواب -إن لم يقدر لها أن تصل إليه- ولكن بعد أن بذل الرجل ما بذل، وبعد أن وصل إلى نتائج هى فى صف الرمانى على طول الخط، بل تقوض مقالة الفارسى من أساسها، تبين مقدماته التى بنى حكمه عليها ليست صحيحة، فانهار حكمه هذا، وفقد كل قيمة له[1].

ذلكم الدارس هو الأستاذ سعيد الأفغانى، حيث يقول فى مقدمته لكتاب «توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب» تعليقا على عبارة الفارسى ما نصه: «وكنت أحفظها من سنين طويلة، فلما قرأت للرمانى والفارسى، وجدت الأول أسهل مذهبا، وأوضح عبارة فى معانى النحو من الفارسى نفسه، فحملتها على النكتة والمبالغة، وأنا على ذلك حتى أطلع من كتب الرمانى على ما تصدق فيه كلمة الفارسى، بل خطر لى أن ذلك كان من الفارسى إثر مناظرة بينهما، والرمانى كثير الفنون متعدد الأدوات، والمناظر جوال، على حين المؤلف أو المدرس لفن يقتصر على ميدان واحد، فلعل الفارسى قصر فى الأشواط، التى جره إليها الرمانى فى غير ميدانه»[2].

أما المقدمة الخاطئة التى بنى حكمه عليها، فهو أنه اعتقد أن هذا الكتاب -الذى حققه، بعد أن أحضر مخطوطته من باريس، وكتب له هذه المقدمة الطويلة- للرمانى، بل إنه نشره فى الطبعة الأولى على أنه للرمانى، ولكن الذى تبين بعد ذلك أن هذا الكتاب ليس له، وإنما هو للفارقى، وبهذا

---

(١) وله أيضا أحكام أخرى تعلق بكتاب الحروف للرمانى، فقدت أيضا قيمتها، لأنه بناها على المقدمات نفسها.

(١) مقدمة «توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب» ص ١٣.

فقد هنا الحكم قيمته، بل فقد كل حكم بناه على أساس أن هذا الكتاب للرماني قيمته كذلك.

وبعد هذا التطواف أرى من الواجب على أن أنقل هنا نتيجتين من نتائج رسالة الدكتوراه التى أعدها الدكتور مازن المبارك عن «الرماني النحوى فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه» تعضدان ما سبق من تعليقات وأحكام، يقول: «وأما أسلوب العرض أو طريقته، وهو الجديد عند الرماني، فأسلوب معقد، يحتاج لإدراكه إلى جهد عقلى مركز، وليس ما قيل عن الرماني من أنه ليس عنده من النحو شئ ومن أن كلامه لا يفهم، أكثر من نقد يوجه إلى هذا الأسلوب»[1].

وهذه هى النتيجة الثامنه من نتائج البحث، أما النتيجة التاسعة فهى:

«يتضح أثر المنطق فى نحو الرماني فى القالب العام للبحث عنده، ذلك القالب المنطقى المحكم العقد، الذى تتسلسل أجزاؤه، مترابطة فيما بينها من ناحية، ومرتبطة بالمعنى العام من ناحية أخرى، كما يظهر أثر المنطق أيضا فى استعماله للألفاظ المنطقية، ووضعه للحدود، وتجريده للمعانى، وفى تقسيماته وتفريعاته، وما سارت عليه من تدرج، من الكلى إلى الجزئى»[2] ونحن نقدر هاتين النتيجتين ونحترمهما لأمرين:

الأول: أنها تتفق مع ما ورد إلينا من القدماء عن أسلوبه وطريقته.

الثانى: أنها جاءت منه بعد طول معاشرة لأسلوبه النحوى، وهذا يعنى أنه عانى شخصيا منه ما عانى، ومن هنا ساغ له أن يقول ما قال.

على أننى بعد هذا كله أقرر أننى حينما اطلعت على الجزأين الباقيين من تفسيره[3] وجدته يعرض لمسائل النحو وقضاياه فى أسلوب لا إغراب فيه ولا تعقيد، مع أن تفسيره ملئ بالنحو ومسائله، حتى إننا إذا تجاوزنا قليلا وقلنا إن تفسيره نحوى لم نبعد، ولذلك فأنا أعجب وأتساءل:

(١، ٢) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ص ٣٤٠.

(٣) مما يذكر أنني اطلعت على كل ما بقي من تراث الرماني المخطوط منه والمطبوع ما عدا شرحه لكتاب سيبويه.

فى فهم عبد القاهر، وما هذا إلا لعدم وضوح أسلوبه فى هذه المسائل التى اختلفوا فى فهم مراده منها، وكثيرا ما رأينا بعض الباحثين يعلنون أن عبد القاهر لم يفهمه أحد، وأن الفهم الصحيح له هو كذا وكذا، وهل كان ذلك إلا بسبب أسلوبه؟

وإذا كان ذلك أمرا عاما فى أساليب كل العلماء فلماذا نعيب به الرمانى؟

لو أن مثل المسائل التى شكا منها الدكتور كانت طابعا عاما عنده لصحت الشكوى، ولكان لها أساس وسند، لكن الدكتور نفسه يقر بأنه تجافى عن هذا الأسلوب الشحيح فى بعض ما تعرض له من الشرح البياني، وهذا وحده كاف فى أن نقر للرمانى بما وصل إليه فى معالجة البيان القرآنى، من وضوح الأسلوب، ونصاعته وسلاسته.

تـــراثـــه

عاش الرماني حياة طويلة قاربت التسعين عاما، قضاها فى رحاب العلم والمعرفة، طالبا، وأستاذا، وباحثا، ومؤلفا، ومناظرا، وفارس حلبة فى النقاش والجدل، فكانت ثمرة هذا كله عددا ضخما من المؤلفات والمصنفات، فى مختلف فروع المعرفة، من فقه وتفسير واعتزال ونحو ومنطق وقراءات وفلك، ولكن هذا التراث الضخم- مع شديد الأسف- لم تبق لنا منه إلا أسماء لا وجود لمسمياتها، وعدد قليل من مؤلفاته التى أفلتت من عوامل الإهمال والنسيان، بعضها عرف طريقه إلى التحقيق والنشر، وبعضه لا يزال مطمورا فى عالم المخطوطات، وتعد هذه المؤلفات الباقية- على قلتها- دليلا على عظمة هذا الرجل فيما تناوله من علوم، ومدى ما أضافه إلى تراثنا، وكيف أنه يستحق بجدارة أن يكون أحد الرواد العظام الذين تركوا بصماتهم على الثقافة العربية، ولا ندرى ماذا كان يمكن أن تكون صورة الرمانى عند المؤرخين القدامى، والباحثين المعاصرين، لو أن كل مؤلفاته- أو معظمها- وصل إلينا؟

إن الناظر إلى قائمة مؤلفاته، والمطلع على عناوينها، يدرك مدى تشعب الموضوعات التى كتب فيها.

ونحن هنا لن نثبت هذه المؤلفات مادمنا لا نستطيع أن نلقى عليها الضوء؛ لأن ذلك عمل يصبح غير ذى موضوع، خاصة أن هناك من قام مشكورا بإحصاء هذه المؤلفات، وإثباتها فى قائمة مستقلة، مقسمة على فروع

المعرفة التى ينتمى إليها المصنف[1]، ولما كان اعتمادهم فى معرفة مضمون الكتاب على العنوان فقط فإن تقديراتهم لموضوعات بعض الكتب جاءت مختلفة بعض الشئ. ولقد قمت أنا أيضا باستيحاء هذه العناوين عندما ذكرت بعض هذه الكتب فى المناسبات التى تطلبت ذكرها، وأرجو أن أكون قد وفقت فى معرفة مضامين هذه الكتب من عناوينها.

وحسبى هنا أن أشير إلى أن مؤلفاته تجاوزت مائة كتاب ورسالة صغيرة، وأن بعض هذه المؤلفات قد بلغ قدرا كبيرا من الضخامة كتفسيره، وأن بعضها الآخر لم يتجاوز عددا قليلا من الصفحات، كما تجدر الإشارة هنا إلى ما ذكره بعض المؤرخين من أن أكثر ما كان يصنفه كان يؤخذ عنه إملاء[2].

وأنا سأذكر هنا من كتبه ما أستطيع أن ألقى ولو قدرا ضئيلا من الضوء عليه، لكننى سأتوقف كثيرا أمام تفسيره، لأنى رأيت أن كل ما كتب عنه كان قد بنى على مقدمات خاطئة، أو على فروض وهمية لا وجود لها فى عالم الحقيقة والواقع، وهذا وذاك لا يؤدى إلى نتيجة صحيحة.

ولكنى قبل أن ألقى الضوء على بعض مؤلفاته يجدر بى أن أشير إلى أنه قد نسب للرمانى كتاب اسمه «توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب»[3] وأن الاستاذ سعيد الأفغانى قد أحضره من باريس وحققه، وكتب له مقدمة نفيسة عن الرمانى، ثم تبين بعد ذلك أن هذا الكتاب ليس للرمانى، وإنما هو لواحد من رجال القرن الخامس الهجرى اسمه «أبو نصر الحسن بن أسد الفارقى» وقد توفى هذا الرجل سنة سبع وثمانين وأربعمائة، وأن اسم الكتاب الحقيقى هو «الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب»، وقد نشره الأستاذ الأفغانى مرة ثانية، بعد أن غير المقدمة الأولى عن الرمانى، وكتب له مقدمة ثانية عن المؤلف الحقيقى للكتاب، ونشره باسمه الحقيقى الذى ظهر بعد ذلك[4].

---

(١) من الذين قاموا بهذه المهمة: الأستاذ/ سعيد الأفغاني في مقدمة كتاب «توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب»، والدكتور/ مازن المبارك في رسالته «الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه» والدكتور / عبد الفتاح شلبي في مقدمة كتاب «معاني الحروف» للرماني.

(٢) إنباه الرواة جـ٢ ص ٢٩٤، ٢٩٥.

(٣) ممن نسب إليه هذا الكتاب بروكلمان، تاريخ الأدب العربي ص ١٨٩.

(٤) صدرت الطبعة الأولي من هذا الكتاب منسوبا إلي الرماني تحت اسم «توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب» في دمشق سنة ١٩٥٨م
وصدرت الطبعة الثانية منه باسمه الحقيقي ومنسوبا لمؤلفه الحقيقي، في ليبيا، عن منشورات جامعة بني غازي سنة ١٩٧٤م.

فى فهم عبد القاهر، وما هذا إلا لعدم وضوح أسلوبه فى هذه المسائل التى اختلفوا فى فهم مراده منها، وكثيرا ما رأينا بعض الباحثين يعلنون أن عبد القاهر لم يفهمه أحد، وأن الفهم الصحيح له هو كذا وكذا، وهل كان ذلك إلا بسبب أسلوبه؟

وإذا كان ذلك أمرا عاما فى أساليب كل العلماء فلماذا نعيب به الرمانى؟

لو أن مثل المسائل التى شكا منها الدكتور كانت طابعا عاما عنده لصحت الشكوى، ولكان لها أساس وسند، لكن الدكتور نفسه يقر بأنه تجافى عن هذا الأسلوب الشحيح فى بعض ما تعرض له من الشرح البياني، وهذا وحده كاف فى أن نقر للرمانى بما وصل إليه فى معالجة البيان القرآنى، من وضوح الأسلوب، ونصاعته وسلاسته.

تراثه

عاش الرماني حياة طويلة قاربت التسعين عاما، قضاها فى رحاب العلم والمعرفة، طالبا، وأستاذا، وباحثا، ومؤلفا، ومناظرا، وفارس حلبة فى النقاش والجدل، فكانت ثمرة هذا كله عددا ضخما من المؤلفات والمصنفات، فى مختلف فروع المعرفة، من فقه وتفسير واعتزال ونحو ومنطق وقراءات وفلك، ولكن هذا التراث الضخم- مع شديد الأسف- لم تبق لنا منه إلا أسماء لا وجود لمسمياتها، وعدد قليل من مؤلفاته التى أفلتت من عوامل الإهمال والنسيان، بعضها عرف طريقه إلى التحقيق والنشر، وبعضه لا يزال مطمورا فى عالم المخطوطات، وتعد هذه المؤلفات الباقية- على قلتها- دليلا على عظمة هذا الرجل فيما تناوله من علوم، ومدى ما أضافه إلى تراثنا، وكيف أنه يستحق بجدارة أن يكون أحد الرواد العظام الذين تركوا بصماتهم على الثقافة العربية، ولا ندرى ماذا كان يمكن أن تكون صورة الرمانى عند المؤرخين القدامى، والباحثين المعاصرين، لو أن كل مؤلفاته- أو معظمها- وصل إلينا؟

إن الناظر إلى قائمة مؤلفاته، والمطلع على عناوينها، يدرك مدى تشعب الموضوعات التى كتب فيها.

ونحن هنا لن نثبت هذه المؤلفات مادمنا لا نستطيع أن نلقى عليها الضوء، لأن ذلك عمل يصبح غير ذى موضوع، خاصة أن هناك من قام مشكورا بإحصاء هذه المؤلفات، وإثباتها فى قائمة مستقلة، مقسمة على فروع

المعرفة التي ينتمي إليها المصنف[1]، ولما كان اعتمادهم في معرفة مضمون الكتاب على العنوان فقط فإن تقديراتهم لموضوعات بعض الكتب جاءت مختلفة بعض الشيء. ولقد قمت أنا أيضا باستيحاء هذه العناوين عندما ذكرت بعض هذه الكتب في المناسبات التي تطلبت ذكرها، وأرجو أن أكون قد وفقت في معرفة مضامين هذه الكتب من عناوينها.

وحسبي هنا أن أشير إلى أن مؤلفاته تجاوزت مائة كتاب ورسالة صغيرة، وأن بعض هذه المؤلفات قد بلغ قدرا كبيرا من الضخامة كتفسيره، وأن بعضها الآخر لم يتجاوز عددا قليلا من الصفحات، كما تجدر الإشارة هنا إلى ما ذكره بعض المؤورخين من أن أكثر ما كان يصنفه كان يؤخذ عنه إملاء[2].

وأنا سأذكر هنا من كتبه ما أستطيع أن ألقى ولو قدرا ضئيلا من الضوء عليه، لكنني سأتوقف كثيرا أمام تفسيره، لأنى رأيت أن كل ما كتب عنه كان قد بنى على مقدمات خاطئة، أو على فروض وهمية لا وجود لها في عالم الحقيقة والواقع، وهذا وذاك لا يؤدى إلى نتيجة صحيحة.

ولكني قبل أن ألقى الضوء على بعض مؤلفاته يجدر بى أن أشير إلى أنه قد نسب للرماني كتاب اسمه «توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب»[3] وأن الأستاذ سعيد الأفغاني قد أحضره من باريس وحققه، وكتب له مقدمة نفيسة عن الرماني، ثم تبين بعد ذلك أن هذا الكتاب ليس للرماني، وإنما هو لواحد من رجال القرن الخامس الهجرى اسمه «أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي» وقد توفي هذا الرجل سنة سبع وثمانين وأربعمائة، وأن اسم الكتاب الحقيقي هو «الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب»، وقد نشره الأستاذ الأفغاني مرة ثانية، بعد أن غير المقدمة الأولى عن الرماني، وكتب له مقدمة ثانية عن المؤلف الحقيقي للكتاب، ونشره باسمه الحقيقي الذى ظهر بعد ذلك[4].

---

(١) من الذين قاموا بهذه المهمة: الأستاذ/ سعيد الأفغاني في مقدمة كتاب «توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب»، والدكتور/ مازن المبارك في رسالته «الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه» والدكتور / عبد الفتاح شلبي في مقدمة كتاب «معاني الحروف» للرماني.

(٢) إنباه الرواة جـ٢ ص ٢٩٤، ٢٩٥.

(٣) ممن نسب إليه هذا الكتاب بروكلمان، تاريخ الأدب العربي ص ١٨٩.

(٤) صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب منسوبا إلى الرماني تحت اسم «توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب» في دمشق سنة ١٩٥٨م.
وصدرت الطبعة الثانية منه باسمه الحقيقي ومنسوبا لمؤلفه الحقيقي، في ليبيا، عن منشورات جامعة بني غازي سنة ١٩٧٤م.

ولقد كانت نسبة الكتاب إلى الرمانى سببا فى أن الأستاذ المحقق توصل إلى نتائج فى أسلوب الرمانى تقلب مقالة الفارسى الشهيرة رأسا على عقب، كما توصل إلى نتائج أخرى حول كتاب «الحروف» ولكن كل هذه النتائج ذهبت سدى، بعد أن ظهرت حقيقة الكتاب وحقيقة مؤلفه، ولقد أشرت إلى هذه المسألة فى مكانها من هذا البحث.

وسيكون حديثنا هنا عن كتب الرمانى مقسما إلى ثلاثة أقسام:

الأول: سنتحدث فيه عن بعض الكتب المفقودة، والتى استطعنا أن نكوّن فكرة عنها.

الثانى: سنتحدث فيه عن كتبه المخطوطة.

الثالث: سنتحدث فيه عن كتبه المطبوعة.

أولا: من كتبه المفقودة:

١- إعجاز القرآن:

هذا الكتاب الذى نقل إلينا اسمه فقد مع معظم مؤلفات الرمانى التى لم تبق منها إلا أسماؤها.

وقد كان من الممكن أن تقوم فى بعض الأذهان شبهة حول هذا الكتاب الضائع، ونفترض أنه هو نفسه كتاب «النكت» فى إعجاز القرآن، ولقد طاف هذا الخاطر بذهنى ذات مرة، إلا أننى وجدت السيوطى فى «معترك الأقران» والزركشى فى «البرهان» ينقلان صراحة عن هذا الكتاب، فلما رأيت هذين النصين ووازنتهما مع ما جاء فى النكت وجدت بعض الاختلاف.

أما النص الذى نقله الزركشى عن «إعجاز القرآن» للرمانى فهو: قال وهو يتحدث عن الفواصل: «فأما مناسبة فواصل فلقوله تعالى «كتاب فصلت آياته» وأما تجنب أسجاع فلأن أصله من سجع الطير، فشرف القرآن الكريم أن يستعار لشئ فيه لفظ هو أصل فى صوت الطائر، ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث فى اسم السجع، الواقع فى كلام آحاد الناس، ولأن القرآن من صفات الله عزوجل، فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها وإن صح المعنى، ثم فرقوا بينهما فقالوا: السجع هو الذى يقصد فى نفسه ثم يحمل المعنى عليه، والفواصل هى التى تتبع المعانى ولا تكون مقصودة فى نفسها، قاله الرمانى فى

كتابه «إعجاز القرآن» وبنى عليه أن الفواصل بلاغة والسجع عيب، وتبعه القاضى أبو بكر الباقلانى فى كتابه إعجاز القرآن»[1].

وأما النص الذى نقله السيوطى عنه فهو:

«قال الرمانى فى «إعجاز القرآن»: ذهب الأشعرية إلى امتناع أن يقول فى القرآن سجع، وفرقوا بينهما بأن السجع هو الذى يقصد فى نفسه ثم يحال المعنى عليه، والفواصل التى تتبع المعانى، ولا تكون مقصودة فى نفسها، قال: ولذلك كانت الفواصل بلاغة والسجع عيبا»[2].

وبمقارنة هذين النصين بما جاء فى «النكت» حول هذا الموضوع أن النصوص الثلاثة لا تتفق فى كل شئ، فكل ما هناك من اتفاق بينها التفرقة بين السجع والفواصل، وما يترتب على هذه التفرقة من جعل الفواصل بلاغة والسجع عيبا، ثم يتفق نص «البرهان» مع نص «النكت» فى بيان مأخذ السجع، حيث ذكر فى النكت أنه مأخوذ من سجع الحمامة؛ لأنه ليس فى السجع إلا أصوات متشاكلة، كما أنه ليس فى سجع الحمامة إلا أصوات متشاكلة[3].

وجاء فى نص «البرهان» المنقول عن الإعجاز سواء كان منقولا بنصه أم بمضمونه أن أصل السجع مأخوذ من سجع الطير، وهذا أعم مما جاء فى «النكت» لأن الطير أعم من الحمام.

ثم ينفرد نص «البرهان» بعد ذلك بما يأتى:

١- أشار إلى سبب تسمية هذا اللون باسم الفواصل، حيث ذكر أن ذلك مأخوذ من نص القرآن الكريم فى قوله تعالى: «كتاب فصلت آياته».

٢- أفاض فى سبب تجنب إطلاق لفظ أسجاع على ما جاء فى القرآن الكريم فذكر:

أ- أن القرآن أشرف من أن يستعار لشئ فيه لفظ هو أصل فى صوت الطير (وهذا قريب مما ذكر فى النكت).

---

(١) البرهان في علوم القرآن جـ ١ ص٥٤.

(٢) معترك الأقران جـ١ ص ٣١.

(٣) النكت ص ٩٨.

ب- أن القرآن أشرف من أن يشترك كلام أحد الناس، في إطلاق اسم السجع عليه.

جـ- أن القرآن من صفات الله عزوجل، فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها وإن صح المعنى.

ثم ينفرد نص السيوطي ببيان مذهب الأشاعرة حول السجع.

وعلى الرغم من أن النصين منقولان من كتاب واحد كما صرح بذلك السيوطي والزركشي. وعلى الرغم من أن المسألة التي نقل النص منها واحدة فإننا نجد بين النصين بعض الفروق التي أشرنا إليها.

لكن هذه الفروق لا تجعل بين النصين تعارضاً، بل على العكس من ذلك تجعلهما متكاملين.

أما لماذا لم يتحد النصان -كما تقضي بذلك وحدة الموضوع ووحدة الكتاب-؟

فذلك لأن القدماء لم يكونوا يلتزمون بنقل النصوص كما هي، وإنما كانوا يتصرفون في النقل، فقد يأخذون بعض النص ويتركون بعضه، وقد يأخذون مضمون النص ويتولون صياغته بأنفسهم، حتى يتفق مع أسلوب الكتاب المنقول إليه النص.

وبمقارنة هذين النصين -من «البرهان» و«معترك الأقران» نقلاً عن «إعجاز القرآن» للرماني- بما جاء في «النكت» يتبين لنا أن موضوع الكتابين «النكت والإعجاز» واحد، فكلاهما في الإعجاز والمعالجة واحدة، إلا أن أحدهما -وهو النكت- موجز، وأن الثاني -وهو إعجاز القرآن- فيه بسط وإيضاح، وشرح وتحليل، وربما كان ذلك راجعاً إلى طبيعة كل من الكتابين.

فـ«النكت» كتب خاصة لمن سأله عن ذكر النكت في إعجاز القرآن دون التطويل في الحجاج[1] ومعنى هذا أن ذلك السائل يعلم طبيعة الرماني، في الشرح والتحليل، والبسط والإطناب والتوضيح، فطلب منه فائدة مركزة، لا تضيع منه في ثنايا أسلوبه المسهب، فأعطاها له كما طلبها، ثم رأى أن ذلك

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٧٥ ونحن لا نعلم عن هذا السائل شيئاً، ولا عن صلة الرماني به ومنزلته عند الرماني.

لا يروى ظمأ، ولا يشفى غلة، فكتب «الإعجاز» بعد ذلك، ليقول فيه كل ما يريد أن يقوله، وإذا صح هذا الفرض كان «النكت» أصلا لكتابه «الإعجاز».

وربما كان هذا السائل قد اطلع على كتابه فى الإعجاز، فرأى الرمانى فيه على سجيته، فسأله أن يعطيه خلاصة هذا الموضوع، فكتب له عند ذاك النكت، وإذا صح هذا الفرض كان كتاب الإعجاز أصلا لكتابه النكت، وكلا الاحتمالين وارد. وسواء أكتب الرمانى أولا إعجاز القرآن ثم ثنى بالنكت، أم الذى حدث هو العكس، فإن الذى نستطيع أن نقوله الآن بناء على ما لدينا من نصوص، إن جوهر الكتابين واحد، وأن الفرق بينهما هو فى الإيجاز والإطناب.

٢- الرد على المسائل البغداديات لأبي هاشم:

وهذا أيضا من الكتب المفقودة التى لم يبق منها، إلا اسمها، والحق أن الكتب التى تحمل مثل هذا الاسم يصعب التنبؤ بموضوعها الذى تدور حوله، لأن رجال القرن الرابع كانوا متعددى الثقافات، وكانت مناقشاتهم تمتد إلى عديد من العلوم والمعارف.

فإذا ما أوردت لنا كتب الطبقات أو التراجم، اسم كتاب بمثل هذا العنوان، فإننا نقع فى حيرة من أمرنا، فلا ندرى موضوعه على وجه التحديد.

وكتابنا هذا الذى نحن بصدده قد أشار إليه ابن سنان الخفاجى فى كتابه «سر الفصاحة»، حينما تعرض للحشو وأقسامه، والحسن منه والقبيح[1] حيث يقول: «وقد زل فى هذا الموضع أبو هاشم عبد السلام محمد، فألحق الحشو الجيد بالردئ، وقال فى «المسائل البغداديات» فى مسألة ذكرها فى إيجاز القرآن: إن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن ذكر ما لا يحتاج إليه فى الكلام المنثور»[2] وجاء بمثالين ذكرهما أبو هاشم لهذا الحشو الذى يرى أنه لا ضرورة له وإنما جئ به لإقامة الوزن فقط وهما: قول امرئ القيس:

ورضت فذلت صعبة أى إذلال ....

وقول الأعشى:

---

(١) سر الفصاحة ص ١٧٠ وما بعدها. (٢) السابق ص ١٧١.

فأصبت حبة قلبها وطحالها ....

وناقشه في ذلك ورأى أن الأول حشو مختار حسن يقصد في المنثور مثله الحذاق بتأليفه، أما الثاني فهو من أقبح الحشو، ثم قال:

«ومما تزداد به عجبا، أن على بن عيسى الرماني، نقض على أبى هاشم مسائله هذه بكتاب معروف، قصره على نقضها، واعتمد فيه المناقشة، وترك المسامحة فى كل لفظة من ألفاظ أبى هاشم، فلما وصل إلى هذه المسألة ونقضها، لم يعرض لهذا الذى ذكرناه، بل ظهر من كلامه أنه موافق فيه، مسلم له، ولا نعلم السبب الموجب لخفاء، مثله على أبى الحسن مع مكانه المشهور من الأدب»[1].

وهذه الإشارة من ابن سنان تلقى ضوءا خافتا على موضوع الكتاب، الذى كتبه الرمانى، ليرد فيه على أبى هاشم فى كتابه «المسائل البغداديات».

فإذا كان أبو هاشم هذا عالما متقدما فى صناعة الكلام، كما أشار إليه ابن سنان نفسه، فنحن نفترض أن يكون كتابه هذا فى علم الكلام، ونفترض أنه تعرض فيه لمسائل فى أساليب التعبير القرآنى كالإيجاز مثلا، فالعلاقة بين علم الكلام والإعجاز وأسلوب القرآن وثيقة.

وربما كان كتاب أبى هاشم كله فى أساليب القرآن، على غرار هذه المسألة التى أشار إليها ابن سنان، ويبدو أن أبا هاشم هذا لا يحسن فهم أساليب القرآن الكريم، بدليل خلطه بين الحشو الحسن و الحشو القبيح، وجعلهما بمنزلة واحدة، وبدليل رد الرمانى عليه فى كتاب كامل، وبدليل قول ابن سنان «وأبو هاشم وإن كان العالم المتقدم فى صناعة الكلام، فليس معرفته بالجواهر والأعراض، وكلامه فى العدل والألطاف، مما يقوده العلم بصناعة نقد الكلام المؤلف، وفهمه النظم والنثر، كما أن من المتقدمين فى هذا العلم من يجهل أول ما يجب على العاقل، فضلا عما تجاوزه، ونعوذ بالله من تعاطى ما لا تحسن، ونسأله العصمة والتوفيق فيما نقوله ونفعله»[2].

وهذه الإشارة نفسها، تدل على أن هذا الكتاب واحد من كتب الرمانى فى البلاغة، ودراسة الأساليب؛ لأنه أراد أن يصحح كلام أبى هاشم، حينما

---

(١) السابق ص ١٧٣.

(٢) نفسه ص ١٧٢، ١٧٣.

خاض فيما ليس له فيه باع، وحينما ظن أن تقدمه فى علم الكلام يبيح له
التصدى لنقد الكلام ونظمه وتأليفه.

ولولا إشارة ابن سنان هذه ما كنا عرفنا أن لمثل هذا الكتاب صلة
بالبلاغة، فالمردود عليه واحد من أعلام الكلام، وعنوان الكتاب لا يوحى بشئ
محدد، إلا إذا وضعنا فى الاعتبار المردود عليه، فنقدر أن المعركة كلامية
محضة.

وربما كانت للرمانى كتب أخرى تدور حول موضوعات بلا... من
غير أن يوحى عنوانها بذلك، على غرار هذا الكتاب.

وليس هذا الكتاب وحيدا في رده على أبى هاشم، فقد ذكر القفطى أن
للرمانى كتابا آخر فى الرد على أبى هاشم هو «نقض استحقاق الذم فى الرد
على أبى هاشم» لكنى لن أبحث عن مضمونه مادام الأمر لا يقتضى هذا.

ثانيا: كتبه المخطوطه:

١- الحدود:

ذكرت كتب التراجم مثل «بغية الوعاة» و «نزهة الألباء» أن للرمانى
كتابين فى الحدود:

يحمل أحدهما اسم: الحدود الأكبر

ويحمل الآخر اسم: الحدود الأصغر

وقال عنهما أبو البركات الأنبارى:

الحدود الأكبر والحدود الأصغر[١].

ومن كتاب الحدود، توجد نسخة ضمن مجموع مخطوط فى
«كوبريللى» باسطمبول، تحت رقم ١٣٩٣ من ص ٢٥ إلى ٣٥.

ومنه نسخة أخرى، ضمن مجموع مخطوط أيضا، فى مكتبة الآثار
العالية ببغداد، تحت رقم ٧٧٨، وهى فى خمس عشرة صفحة من الحجم
الصغير[٢] ولا ندرى ما إذا كانت النسختان لأحد الكتابين أم أن إحدى...

---

(١) نزهة الألباء ص ١٨٩.

(٢) هذه المعلومات مستقاة من رسالة الدكتور/ مازن المبارك «الرماني النحوي» ولقد رجح الدكتور...
أن هذه المخطوطة للحدود الأصغر نظرا لعدد صفحاتها.

النسختين لأحد الكتابين والأخرى للآخر.

- **شرح كتاب سيبويه:**

أشار إلى هذا الكتاب أكثر من ترجموا للرماني، وذكر صاحب «إشارة التعيين» أن شرح كتاب سيبويه يقع في سبعين جزءا[1] ولهذا الكتاب نسختان:

الأول: في مكتبة فيض الله باسطمبول، ورقمها فيها (١٩٨٤)، وفي مجمع اللغة العربية بالقاهرة نسخة مصورة عنها، رقمها في مكتبة المجمع (١٨٣ نحو)، كما يوجد فيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية عن هذه النسخة.

والثانية: هي التي أشار إليها ديرنبورغ محقق كتاب سيبويه، في مقدمته الفرنسية للكتاب، حيث ذكر أن في مكتبه فينا نسخة، مكتوبة بخط نسخ آسيوي (مشرقي)[2].

وقد أعد الدكتور/ مازن المبارك رسالته عن «الرماني النحوي» معتمدا على هذا الكتاب «شرح كتاب سيبويه» وإلا فللرماني كتب أخرى في النحو.

كما أفاض في رسالته في هذا الموضوع، بما لسنا في حاجة إلى تكراره وإعادته هنا.

٣- **الجامع لعلم القرآن:**

هذا الكتاب أشارت إليه معظم الكتب التي ترجمت للرماني، أو تعرضت له، وهو بذلك يعد من أشهر كتبه.

ولكن هذا الكتاب الشهير الذي يتردد صداه هنا وهنا، لا يعرف الباحثون والدارسون حقيقته، لأنهم مجمعون على أنه مفقود، ولم يبق منه إلا الجزء السابع، وهو موجود في باريس[3]، وجزء «عم» وهو مخطوط بالمكتبة التيمورية، بدار الكتب المصرية، تحت رقم ٢٠١ تفسير. أما الجزء السابع فإن

---

(١) إشارة التعيين ورقة ٣٤.

(٢) وهذه المعلومات أيضا مستقاة من رسالة الدكتور/ مازن المبارك «الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه».

(٣) تاريخ الأدب العربي ج٢ ص ٨٩.

أحدا من الباحثين والدراسين لم يشر إليه إشارة معرفة ودراسة؛ لأنه بعيد عن متناول أيديهم، ولقد طلب الدكتور/ مازن المبارك صورة له، عن طريق معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ولكنه لم يجب إلى طلبه[1].

أما تفسير جزء «عم» فلقد قام حوله جدل كبير بين الباحثين والدارسين، فمنهم من نفى نسبة هذا التفسير إلى الرمانى، ومنهم من أثبته له، ومنهم من شكك فيه.

وقبل أن أتعرض لهذا الخلاف الذى وقع بينهم وأحققه، أود أن أشير إلى أن الرمانى قال فى باب التضمين فى رسالة «النكت فى إعجاز القرآن»:

«وقد بينا ذلك بعد انقضاء كل آية فى كتاب «الجامع لعلم القرآن»[2] وعلق المحققان على هذا بقولهما: لعل الإشارة هنا إلى كتابه «الجتمع الكبير فى التفسير».

وهذا النص من الرمانى كان من المفروض أن يكون هو اليقين الذى يقضى على الشك فى اسم الكتاب ومضمونه.

أما اسمه فهو كما ذكر الرمانى: «الجامع لعلم القرآن».

وأما موضوعه فهو القرآن الكريم، يتناوله آية آية، ويذكر ما تتضمنه بعد أن ينتهى من تفسيره لها.

فهل اعتمد الباحثون المعاصرون على صريح نص الرمانى فى هذا الموضوع؟

لقد ذهب الدكتور/ مازن المبارك إلى أن للرمانى كتابين:

أحدهما هو هذا الكتاب «الجامع لعلم القرآن».

والثانى هو «تفسيره الكبير» يقول: «وللرمانى فى علم القرآن كتب أخرى غير التفسير ككتاب الجامع فى علم القرآن[3] ولا أدرى ما الذى حمله على هذا؟ وماذا يكون الجامع لعلم القرآن إذا لم يكن تفسيرا للقرآن؟ وهل من اللازم أن يوضع على كل كتاب فى التفسير اسم «التفسير» حتى يصح أن يدخل فى عداد كتب التفسير؟

---

(١) الرماني النحوي ص ٩٧.

(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ١٠٤.

(٣) الرماني النحوي ص ٥٦.

نحن لا نوافق الدكتور على ما ذهب إليه، ونرى أن كتاب «الجامع لعلم القرآن» هو نفسه كتاب «التفسير الكبير»، وأن الذى ذكره الرمانى فى كتاب «النكت» هو الاسم الصحيح للكتاب، كما نود أن نشير هنا أيضا إلى أن المؤرخين من بعد الرمانى، قد ذكروا هذا الكتاب، باسمه تارة، وبموضوعه تارة أخرى، ومنهم من جمع بين الأمرين، فذكر مثلا أن اسمه «الجامع الكبير فى تفسير القرآن»[1] أو «الجامع فى تفسير القرآن»[2].

والدكتور/ مازن يعلم هذا جيدا، ولكنه يتمحل له توجيها حتى يتفق مع ما ذهب إليه فيقول: «وذكر ابن أبى الإصبع كتاب «الجامع الكبير فى التفسير» للرمانى، بين الكتب التى أخذ عنها، وبهذا الاسم أيضا ذكره ابن سيدة في مقدمة «المخصص» ولعلهما أرادا الكتاب السابق «الجامع فى علم القرآن» أواسميا التفسير بالجامع أيضا»[3].

والأعجب من هذا كله أن الدكتور/ مازن كان أول من أشار إلى أن معهد المخطوطات يضم الجزء الثانى عشر من كتاب «الجامع لعلم القرآن» ونقل منه نصا من تفسير أول سورة الحجر، فهل وجده شيئا غير التفسير؟ وإذا لم يكن كتاب الجامع كما نقل عنه كتابا فى التفسير فما عساه أن يكون؟

وإذا سرنا وراء منطق الدكتور فإننا سنرى أن للرمانى كتبا كثيرة لا كتابين فقط فى هذا الموضوع، ذلك أن من المؤرخين من ذكر أن للرمانى «تفسير القرآن»[4]، ومنهم من قال: «له تفسير كبير»[5]، ومن قال «تفسير القرآن العظيم»[6] ومن قال «تفسير القرآن الكريم»[7].

فهل نحكم بمنطق الدكتور ونقول: إن هذه كتب متعددة بتعدد أسمائها؟

على أنه مما هو معروف وما لا يخفى على الدكتور أن موضوع الأسماء وخاصة فى كتب التفسير مما لا يلتزم به المؤرخون وأصحاب التراجم، ولا

---

(١) هداية العارفين جـ١ ص٦٨٣، بديع القرآن - القسم الثاني ص٥.
(٢) تاريخ الأدب العربي جـ٢ ص ١٨٩.
(٣) الرماني النحوي ص ٩٧.
(٤) طبقات المفسرين للسيوطي ص ٢٤.
(٥) الكامل في التاريخ جـ٩ ص ١٠٦، البداية والنهاية جـ١١ ص ٣١٤، المنتظم جـ٧ ص١٧٦.
(٦) شذرات الذهب جـ٣ ص١٠٩.
(٧) وفيات الأعيان جـ٢ ص ٤٦١.

الباحثون المعاصرون، فهم مثلا يقولون- أو نحن نقول-: تفسير الرمانى، وتفسير القرطبى، وتفسير الطبرى، وتفسير الزمخشرى، وتفسير الألوسى... وهكذا، دون أن يخطئهم أو يخطئنا أحد، أو يقول إننا ارتكبنا جرما بتغيير أسماء هذه الكتب، بل إنهم لا يفرقون بيننا وبين من يذكر الأسماء الحقيقية لهذه الكتب التى وسمها بها أصحابها، وهذه قضية معروفة.

بل إن للرمانى كتابا آخر غير التفسير، تعرض لتعدد الأسماء التى وردت فى كتب التراجم وهو: الألفاظ المترادفة، وسنذكر هذا عندما تتعرض له فى حينه. وقد سبق منذ قليل أن أبا البركات الأنبارى يسمى كتابه الحدود «المحدود».

والأمثلة على هذا كثيرة لا تعيى من يطلبها، سواء فى تراث الرمانى فى تراث غيره، ولسنا بصدد حصرها أو الإكثار منها، ولكن أردنا الإشارة إليها فقط.

نجئ بعد ذلك إلى قضية تفسير جزء «عم» ونسبته إلى الرمانى، التى اختلف حولها الباحثون، حتى وصلوا إلى حد التناقض فيما بينهم، بل إن بعضهم وصل إلى حد التناقض مع نفسه كما سيتبين بعد قليل.

ونحن نعلن منذ البداية أن القضية محيرة، ولا نؤاخذ أحدا فى حيرته أمامها، وأنا شخصيا مررت بهذه الحيرة أمام هذه القضية، حتى تكشف لى وجه الحق فيها، بظهور الأدلة الجديدة التى أتيحت لى، والتى سأشير إليها فى حينها.

وإذا كانت القضية بهذه الصورة فإننى إذا ناقشت أحدا فإننى لن أناقشه إلا فى المنهج الذى سلكه، والطريق الذى انتهجه فى تحقيق هذه المسألة، أما النتائج فإنها تتوقف على توافر الأدلة، والاستخدام السليم لها، والحق أنه لم يكن أمام الباحثين إلا هذا الجزء فقط، وهو منسوب للرمانى، ولو كان هناك جزء أو أجزاء أخرى لأعانت الباحثين على الوصول إلى النتائج السليمة، ولو تفضل أحد المهتمين بشئون التراث، وأحضر صورة من الجزء السابع لتفسير الرمانى من باريس، لأتاح الفرصة للباحثين ليقرأوا ويدرسوا، ويقارنوا بين هذا وذاك، وعند ذاك يمكن أن يصلوا إلى نتائج إن لم تكن صوابا فستكون قريبة

من الصواب.

وفى اعتقادي أن حيرة الباحثين واضطراب أحكامهم فى هذه القضية مرجعها إلى ابن تغرى بردى؛ حيث ذكر أن للرمانى كتابا فى التفسير هو «التفسير الكبير» وقال: «وهو كثير الفوائد، إلا أنه صرح فيه بالاعتزال، وسلك الزمخشرى سبيله وزاد عليه»[1].

كان هذا النص الموجز أو هذه الإشارة العابرة، سببا فى اضطراب الآراء واختلافها، حول نسبة «تفسير جزء عم» إلى الرمانى، فلقد وضع كل باحث نصب عينيه عند بداية البحث، أنه لابد أن يتحقق فى هذا الجزء ما ذكره ابن تغرى بردى، من أن الزمخشرى سلك سبيل الرمانى، ولكن هل يعنى هذا أن يكون الزمخشرى قد نقل عنه نصوصا وضمنها تفسيره؟

ذلك ما لم يصرح به ابن تغرى بردى، فقد يكون ذلك، وقد يكون سلك سبيله فى موضوع الاعتزال وزاد عليه فيه، ومعلوم أن الزمخشرى كالرمانى من كبار علماء المعتزلة، فحينما يتعرض لتفسير القرآن فلا بد أن يقف أمام الآيات التى كانت مثار جدل بين الفرق الإسلامية، ويفسرها بما يتفق مع مذهبه، وكذلك فعل الرمانى من قبله، كما صرح بذلك ابن تغرى بردى.

والحق أن فى تفسير «جزء عم» نصوصا مطابقة لما فى تفسير الزمخشرى، ونضرب لذلك مثلا بما فى تفسير سور الفاتحة (وسورة الفاتحة ورد تفسيرها فى صدر تفسير جزء عم) وذلك عند قوله تعالى ﴿إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾ فإن المقارنة بين التفسيرين ستنتهى بنا إلى أن معظم النصوص متوافقة فى التفسيرين[2] ونكتفى بهذه الإشارة، ولا نجد ضرورة لنقل هذه النصوص.

وأنا أظن أن هذا الاتفاق فى هذه النصوص وفى غيرها، هو الذى دعا بعض الدارسين إلى أن يقول إن هذا الجزء من تفسير الرمانى.

وممن ذهب إلى هذا الرأى الدكتور/ عبد العال سالم مكرم حيث يقول:

---

(١) النجوم الزاهرة جـ٤ ص١٦٨.

(٢) تفسير الزمخشري جـ١ من ص١٢ إلى ص١٧، تفسير جزء عم من ص ١٤ إلى ص ١٨.

إلى الحد الذى جعلنى أشك فى نسبة تفسير جزء «عم»، الذى تضمه مكتبة تيمور إلى الرمانى، وقلت: لعله لرمانى آخر، تأخر زمنه عن الزمخشرى، فنقل من الكشاف ما نقل ونسبه إلى نفسه، ورجعت إلى كتب الطبقات فوجدت أنه اشتهر ثلاثة من النحاة بهذا اللقب:

أحدهما: الرمانى المشهور، صاحب التفسير الكبير الذى تحدثنا عنه.

وثانيهم: على بن عبد الله بن محمد بن على بن رمان التونسى، أخذ عنه ابن عصفور، ولم يذكر السيوطى سنة وفاته، إلا أنه من الممكن معرفة عصره الذى عاش فيه بمعرفة ميلاد ابن عصفور أو موته، أما مولد ابن عصفور فقد كان سنة سبع وتسعين وخمسمائة، وأما تاريخ وفاته فقد ذكر أنه توفى سنة ثلاث وقيل تسع وستين وستمائه، ومعنى ذلك أن الرمانى الذى أخذ عنه ابن عصفور من رجال القرن السابع.

وإذا تبين لنا أن الزمخشرى توفى سنة ثمان وثلاثين وخمسمائه فإننا نقطع برأى فاصل فى هذا الموضوع، يقضى بأن الرمانى الثانى سابق للزمخشرى، ولم ينص السيوطى على أن له مؤلفات فى القرآن، على حين نص على أن الرمانى على بن عيسى له تفسير كبير فى القرآن، لذلك ننفى نسبة تفسير جزء عم لهذا الرمانى الثانى.

وأما الرمانى الثالث، على بن عبد الله بن على بن رمان التونسى، فليس له من المؤلفات القرآنية- كذلك- ما يجعلنا ننسب هذا التفسير إليه: وإذا انتفى أن يكون تفسير جزء «عم» لواحد من هذين الرجلين، فأكبر الظن أنه للرمانى الأول على بن عيسى، وأن الزمخشرى اطلع على هذا التفسير وأفاد منه، بل نقل منه نصوصا بأسرها، وكان واجب الأمانة العلمية يقضى بأن يشير إلى ذلك فى كتابه»[1].

وأعجب ما فى هذه الطريقة التى حقق بها نسبة تفسير جزء «عم» إلى الرمانى أنه حصر النسبة فيمن يحمل لقب الرمانى من النحاة، ومعلوم أن تفسير القرآن ليس وقفا على النحاة، وليس وقفا كذلك على من يحمل هذا

---

(١) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٢٢٤، ٢٢٥.

اللقب منهم، على أن من يحمل هذا اللقب ليسوا ثلاثة وإنما هم أكثر من ذلك، وقد أشرنا إلى خمسة منهم عند الحديث عن ألقاب الرمانى، وكان ينبغى عليه أن يدخلهم فى دائرة التحقيق، هذه ناحية، والناحية الثانية هى أنه اعتمد على المؤلفات التى ذكرها السيوطى للرمانى الثانى، ولم يذكر من بينها أنه ألف تفسيرا، وبمثل هذه الطريقه حقق مؤلفات الرمانى الثالث، ونحن نتساءل: منذ متى كان السيوطى هو المرجع الأول والأخير، أو المرجع الأوحد، فى معرفة مؤلفات هؤلاء الأعلام؟ إن كتاب السيوطى الذى نُقل عنه (بغية الوعاة) من كتب التراجم، وليس من كتب الفهارس التي تعنى بحصر الكتب، ومعروف عنه أنه يذكر بعض الكتب ويترك بعضها الآخر، وكان من واجب البحث العلمى أن يتابع البحث فى المصادر المختلفة، حتى يطبق منهجه التطبيق السليم، ليصل إلى مؤلفات هؤلاء الذين حصر دائرة بحثه فيهم.

هذا ما أردنا أن تعلق به على منهج الأستاذ الدكتور فى التحقيق.

أما النتيجة التى انتهى إليها ومدى صحتها فيستضح موقفنا منها حينما نذكر ما نصل إليه فى هذا الموضوع.

وكما اضطرب الدكتور/ عبد العال سالم مكرم فى طريقة تحقيق نسبة هذا الجزء إلى الرمانى اضطرب أيضا الدكتور/ مصطفى الصاوى الجوينى، وانتهى إلى مناقضة نفسه كما سيتضح ذلك، والسبب هو حرصه على تحقيق قضية تأثر الزمخشرى بالرمانى ونقله عنه نصوصا ضمنها تفسيره.

يقول الدكتور الجوينى: «ومن التفاسير التى تأثرها الزمخشرى تفسير الرمانى (المتوفى سنة ٣٨٤هـ) المسمى بالتفسير الكبير للرمانى، ولم تبق لنا يد الزمن منه إلا جزء «عم» من مقتنيات المكتبة التيمورية، ويظهر أن هذه النسخة تناولها شيء غير قليل من التحريف والتعديل.... إلخ»[1].

ثم يقول: «لسنا تطمئن تماما إلى أن هذه النسخة بعينها نتاج صاحبها محررا، وأيا ما كان فسنلمح بالمقارنة بين الكشاف والرمانى أن أولهما تأثر الثانى وسار على نهجه»[2].

---

(١) منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ص ٨٥.

(٢) السابق ص ٨٦.

ومعنى هذا الكلام أن هذا الجزء للرماني وليس له في الوقت نفسه، وإلا فما معنى أنه سيقارن بين الرماني والزمخشري مادام لا يطمئن إلى أن هذه النسخة بعينها هي نتاج صاحبها، ومادام يرى أن هذه النسخة قد أصابها غير قليل من التحريف والتعديل؟!

إن أسلوب النسخة عنده ينفي أن تكون هي نسخة الرماني بعينها.

وإن اتفاق بعض نصوصها مع الزمخشري تثبت عنده أنها للرماني.

فما هذا التناقض؟

إن التحقيق العلمي ينافي ذلك تماما، لأنه مادامت هذه النسخة ليست محررة، وما دامت قد تحرفت وتعدلت عن النسخة الأصلية فلا ينبغي أن تنسب للرماني، لأن ما في النسخة بعضه من وضع الرماني وبعضه من وضع المحرِّف أو المعدِّل، فالتحريف والتعديل حذف وإضافة. هذا على فرض صحة ما ذهب إليه من أن أصل النسخة له إلا أنها ليست هي تماما. وإذن فلا ينبغي أن يوازن بين هذه النسخة على أنها للرماني وبين ما جاء في كشاف الزمخشري؛ وذلك لأن الكشاف محقق النسبة للزمخشري، وليس الأمر كذلك فيمات يتعلق بتفسير جزء «عم» كما حقق ذلك بنفسه، ولكن يبدو عليه أنه آمن بما جاء به ابن تغرى بردى إيمانا لا يقبل الشك، ومن هنا وقع فيما وقع فيه من تناقض.

ونكتفي بهذين الباحثين ممن تعرضوا لقضية تفسير جزء «عم»؛ لأن من تعرض له كثيرون.

ولقد اخترنا هذين الباحثين بصفة خاصة لأن الأول أورد هذه الآراء في رسالته التي أعدها لنيل درجة الدكتوراه، والثاني أوردها في رسالته التي أعدها لنيل درجة الماجستير، والرسائل العلمية تقتضي من صاحبها أن يصبر على التحقيق العلمي، أو هذا ما ينبغي أن يكون.

أما موقفنا من تفسير جزء «عم» وحقيقة نسبته إلى الرماني، فنحن نذكر أولا الحقائق التالية:

---

(١) خطوات التفسير البياني ص ١٢٧.

(٢) السابق ص ١٢٩.

١ - لقد أشار الرمانى فى «النكت» إلى أنه ذكر فى كتابه «الجامع لعلم القرآن» التضمين عقب كل آية من آيات الكتاب الكريم، وذكر منها نموذجا، وهو التضمين فى «بسم الله الرحمن الرحيم» قال: «قد تضمن التعليم لاستفتاح الأمور على التبرك به، والتعظيم لله بذكره، وأنه أدب من آداب الدين، وشعار المسلمين، وأنه إقرار بالعبودية واعتراف بالنعمة التى هى من زجل نعمه، وأنه ملجأ الخائف ومعتمد للمستنجع»[1].

ولما كان الجامع هو نفسه تفسير الرمانى خلافًا للدكتور مازن الذى ذكرناه آنفا، فإنه ينبغى علينا أن نبحث عن التضمين فى جزء «عم»، فإذا وجدناه فيه كان ذلك من مرجحات نسبته إلى الرمانى، وإذا لم نجده كان أحد أدلة النفى.

ثانيا: إن الرمانى من أعلام الاعتزال، وفى القرآن كثير من الآيات التى تعد من أكبر ميادين الاحتكاك بين أصحاب الفرق الإسلامية المختلفة، ولابد أن يتوقف عندها الرمانى، حتى يؤيد بها مذهبه، ويهاجم بها مذاهب الآخرين، وعلينا أن نبحث عن مثل هذه الآيات فى تفسير جزء «عم»، لنرى موقف الرمانى منها، ولنعرف هل يتفق تفسيره فى هذا الجزء مع مذهب الرمانى الكلامى؟

ثالثا: إن ما ذكره ابن تغرى بردى لا يحتم أن الزمخشرى نقل عنه أو سلك سبيله فى قضايا التفسير، وإنما الذى نفهمه منه أنه سلك سبيله فى قضايا الاعتزال، وزاد عليه فيها، عند النظر فى تفسير الآيات التى تقتضى ذلك، ومادام الأمر كذلك فإن تطابق بعض النصوص فى التفسيرين لا ينهض حجة على أن هذا التفسير للرمانى وسلك الزمخشرى سبيله بالنقل عنه.

رابعا: قد يسبق إلى الظن أن الرمانى بلاغى معتزلى، وأن الزمخشرى بلاغى معتزلى كذلك، وعلى هذا فإن تفسيريهما ينبغى أن يتشابها في قضايا البلاغة والاعتزال، ومادام الرمانى سابقا على الزمخشرى فلابد أن يكون الزمخشرى قد وطئ عقبه وسار على نهجه، ويعتمد فى هذا على بعض وجوه البلاغة التى وردت متطابقة فى التفسيرين، كالحديث عن الالتفات مثلا، الذى ورد فى التفسيرين، عند تفسير سورة الفاتحة، والذى أشرنا إليه

---

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ١٠٣، ١٠٤.

سابقا، وممن وقع فى هذا الوهم الدكتور/ عبد القادر حسين، حيث يذهب إلى أن الزمخشرى الذى يزخر تفسيره «بالنكت البيانية والتطبيقات البلاغية بعلومها الثلاثة أخذ كثيرا من الرمانى واستقى منه آراءه واعتمد عليه اعتمادا كليا» (عكذا اعتمد عليه اعتمادا كليا!!!).

ويعتمد فى حكمه هذا على نص ابن تغرى بردى السابق[1]، ويقول الذى يهمنا أن الزمخشرى فى كشافه جعل البلاغة مدار تفسيره، وكانت هى العماد الذى يتكئ عليه فى كل تحليل، فلا شك عندئذ بأنه قد أفاد منه فى الناحية البلاغية، أفاد فى إبراز المعانى وشرح الآيات»[2].

(هكذا لاشك عنده فى إفادة الزمخشرى من الرمانى فى الناحية البلاغية!!!).

والدكتور/ عبد القادر لا يجزم «بأن كل آراء الزمخشرى البلاغية ترد فى أصولها إلى الرمانى، وقد يستطيع الباحثون أن يلقوا الضوء على تفسير الرمانى ويبان أثره فى بلاغة الزمخشرى بطريق القطع، لو عقدوا مقارنة بين تفسير الكشاف وتفسير جزء «عم»[3].

هكذا!! كأن تفسير جزء عمّ مقطوع النسبة إلى الرمانى، والقضية هى فى موازنة بلاغته ببلاغة الزمخشرى، حتى يبينوا أثر الرمانى فى الزمخشرى بطريق القطع (ومنذ لحظات كان قد حكم بأن الزمخشرى قد اعتمد عليه اعتمادا كليا وأنه لا يشك فى إفادة الزمخشرى منه فى الناحية البلاغية).

وأيسر اطلاع على تفسير جزء «عم» يعطى صورة واضحة عن البلاغة التى وردت فيه، وأنها إذا ما قيست بما جاء فى الكشاف من تحليلات بلاغية فإن الفرق سيكون شاسعا، وعلى هذا فإن المقارنة البلاغية بين التفسيرين لا تنتهى بنا إلى نتيجة مفيدة، ولا تحسم الأمر فى نسبة تفسير هذا الجزء إلى الرمانى.

خامسا: وهذا هو الأهم، أنه قد أتيح لى أن أطلع على جزأين من تفسير القرآن الكريم للرمانى- ولا أعلم حتى كتابة هذه السطور أن أحدا سبقنى إلى ذلك وسيأتى الحديث مفصلا عن هذا- وعند الحكم على نسبة تفسير جزء «عم» إلى الرمانى فإن الواجب يقتضى منى أن أقارن

(١) أثر النحاة فى البحث البلاغى ص ٢٩١، ٢٩٢. (٢) السابق ص ٢٩٢.

هذا الجزء بما هو محقق النسبة إلى الرمانى، فإن كان مثله أسلوبا ومنهجا وآراء وقضايا فهو للرمانى، وإلا فلا ضير علينا أن تنفى نسبته إليه.

وبعد هذه الحقائق أقرر فى يقين واطمئنان أن تفسير جزء «عم» الذى تضمه مكتبة تيمور تحت رقم ٢٠١ بدار الكتب ليس للرمانى للأسباب الآتية:

أولا: لأنه يخلو من التضمين تماما، والتضمين من أكبر ميزات تفسير الرمانى.

ثانيا: لأنه يخلو من روح الاعتزال التى عرف بها الرمانى، بل إنَّ فى تفسير هذا الجزء بعضا من آراء أهل السنة كما ورد عند تفسير قوله تعالى «كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون».

ثالثا: لأنه يختلف تمام الاختلاف فى الأسلوب وطريقة العرض عن جزءى تفسير الرمانى الباقيين، وذلك لأن أسلوب الرمانى فى تفسيره، والذى لم أر أحدا غيره قد سلكه، هو أسلوب السؤال والجواب، وهذا مطرد فى كل ما بقى لنا من تفسيره، لم يتخلف فى أى صفحة من صفحاته، فأين هذا من تفسير جزء «عم» الذى يجرى على الأسلوب المرسل المعروف فى التأليف؟.

رابعا: لأن تفسير جزء «عم» قد جاء فى أوله تفسير سورة الفاتحة، والمعروف أن موضعها فى ترتيب المصحف هو قبل سورة البقرة، وعلى هذا جرى جميع المفسرين، ولم نر أحدا منهم زحزحها عن مكانها المعروف عند تفسيره للقرآن، إلا أن يكون المفسر قد عمد إلى تفسير جزء واحد من أجزاء القرآن مثلا. والرمانى لم يفسر جزء «عم» وحده، وإنما فسر القرآن كله، وليس من المعقول ولا من المقبول أن يذكر تفسير فاتحة الكتاب فى أول كل جزء من أجزاء القرآن الكريم.

خامسا: (وهذه مسألة شكلية) لأن الخط الذى كتب به اسم المؤلف على النسخة التيمورية يختلف تماما عن الخط الذى كتبت به هذه النسخة، ويبدو أنه أحدث منه بكثير؛ لأنه أكثر وضوحا وإشراقا من الخط الذى فى الداخل، مع أن الخط الخارجى يكون هو المعرض للمحو والزوال، وهذه النقطة إن لم تكن مرجحة فهى معضدة.

وإذا لم يكن هذا الجزء للرمانى فلمن يكون إذن؟

ونحن نقول إنه ليس من [illegible] تفسير جزء «عم» [illegible]
صاحبه، ولكن غرضنا أن نعرف حقيقة نسبته للرماني. هذا هو غرضنا وقد حققناه بما نرضى عنه.

ولكن قبل أن أترك هذه النقطة أحب أن أتساءل: لماذا يفترض الباحثون دائما أن الزمخشري هو الذي نقل عن هذه النسخة من تفسير جزء «عم» ولا يفترضون العكس وهو أن مؤلف النسخة (أو مفسر هذا الجزء) هو الذي نقل عن الزمخشري؟ وإذا كان المتشبثون بنسبة هذا التفسير للرماني لا يستطيعون ذلك فلماذا لا يفترض ذلك المتشككون إذن؟.

والحق أن الدكتور عبد العال سالم مكرم كان قد افترض هذا الفرض أو توهمه، إلا أنه فقد قيمته حينما حصره في من يحمل لقب «الرماني» من النحاة، ولما ذهب يحقق هذه المسألة لم يكتشف إلا واحدا فقط يحمل هذا اللقب جاء بعد عصر الزمخشري مما كشفنا عنه النقاب منذ قليل، ولو أنه وسع دائرة فرضه وحقق المسألة، لكان أولى له وأنفع للبحث العلمي وأجدى للحقيقة العلمية، ومن هنا فقد فرضه هذا قيمته.

بقي بعد ذلك، أن نلقي الضوء على جزءيّ تفسيره الباقيين، اللذين يضم معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية فيلما لكل منهما.

فأما أولهما فهو الجزء العاشر من التفسير، ولقد جاء في الصورة الأولى من الفيلم، الذي يضمه معهد المخطوطات له ما يلي:

الجزء العاشر من كتاب الجامع لعلم القرآن

تأليف أبي الحسن علي بن عيسى النحوي رحمه الله

فيلم عن نسخة بمكتبة قسطنطين تحت رقم ٣١٣

وعلى وجهها وفي بعض صفحاتها من الداخل ختم الوقف.

وهذا الجزء يبدأ بقوله تعالى من سورة آل عمران: ﴿إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم﴾ (آية ٨٩ آل عمران).

وينتهي هذا الجزء بنهاية السورة ويقع في حوالي مائة وست وسبعين ورقة، إلا أنها غير موقمة، وصفحاتها ليست مرتبة.

فمثلا نجد تفسير قوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا ولو افتدى به أولئك لهم عذاب أليم وما لهم من ناصرين﴾ (آية ٩١ آل عمران) فى غير مكانه الطبيعى، فلقد حدث أن نقلت أربع صفحات من مكانها فى صدر تفسير هذا الجزء إلى مكان آخر، حيث اعترضت تفسير قوله تعالى ﴿ولا تحسبون الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون﴾ (آية ١٦٩ آل عمران) ولم يحاول مصور النسخة أن يرتب الصفحات، ليأخذ منها فيلما صحيحا، فجاءت صورة الفيلم مضطربة كأصل النسخة.

ومما هو جدير بالذكر أن هذا الجزء من تفسير الرمانى لم أعرف أحدا من الباحثين والدارسين اهتدى إليه قبلى، لأنى لم أجد إشارة إليه لا من قريب ولا من بعيد، فى كل الأبحاث العلمية التى كتبت عن الرمانى أو تعرضت له، ولا حتى فى الكتب والمؤلفات الأخرى.

وأما ثانيها فهو الجزء الثانى عشر من التفسير، وقد جاء على رأس صورة من صور الفيلم الذى يضمه المعهد له ما يلى:

المكتبة: المسجد الأقصى رقم المخطوطة فيها ٢٩.

اسم الكتاب: تفسير القرآن (الجزء الثانى عشر)؟.

اسم المؤلف: على بن عيسى الرمانى؟ هكذا كتب عليه بخط حديث.

تاريخ النسخ: القرن السادس خط نفيس مشكول.

عدد الأوراق: ١٥٠ ورقه تقريبا ناقص الأول والأخير ١٥ سطرا.

وجاء فى الصفحة الأولى: «هذا الجزء الثانى عشر من كتاب الجامع فى علوم القرآن لعلى بن عيسى بن على بن عبد الله الرمانى.

ويبدأ الجزء بكلام مبتور عن الآية ١٦ من سورة إبراهيم، ثم يبدأ فى تفسير قوله تعالى: ﴿يتجرعه ولا يكاد يسيغه ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت ومن ورائه عذاب غليظ﴾ (آية ١٧ من سورة إبراهيم). وينتهى عند تفسير قوله تعالى: ﴿ودخل جنته وهو ظالم لنفسه قال ما أظن أن تبيد هذه أبدا وما أظن الساعة قائمة ولئن رددت إلى ربى لأجدن خيرا منها منقلبا قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذى خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك

رجلا﴾ (الآيات ٣٥ - ٣٧ الكهف) ولكن الجزء ينتهى قبل أن يكمل تفسير هذه الآيات، مما يدل على أن الجزء ناقص من أوله وناقص من آخره، كما جاء فى البيان الذى نقلناه هنا.

وهذه النسخة أيضا ليست موقمة، ولو كانت موقمة لعرفنا عدد الصفحات التى ضاعت من بداية تفسير هذا الجزء على الأقل.

وفى هذا الجزء اضطراب أيضا فى ترتيب الصفحات، وفيه فوق ذلك تكرار لبعض الصفحات.

فمثلا نجد أن بعض تفسير قوله تعالى: ﴿سرابيلهم من قطران وتغشى وجوههم النار﴾ يأتى بعد خمس عشرة صفحة من موضعه، متداخلا مع تفسير قوله تعالى: ﴿وله ما فى السموات والأرض وله الدين واصبا أفغير الله تتقون... الآيات الثلاث﴾.

كما نجد أن هناك صفحتين تكررتا، تتضمنان تفسير قوله تعالى: ﴿إلا إبليس أبى أن يكون مع الساجدين قال يا إبليس مالك ألا تكون مع الساجدين قال لم أكن لأسجد لبشر خلقته من صلصال من حمأ مسنون﴾.

كما تتضمن هاتان الصفحتان جزءاً من تفسير ما قبل هذه الآيات.

هذا مجرد مثال؛ لأن الصفحات المكررة أكثر من هذا.

ومعنى هذا أن الحجم الحقيقى لهذا الجزء أقل من مائة وخمسين ورقة، وذلك إذا ألغينا التكرار الذى وقع فى بعض الصفحات.

وأحب أن أذكر هنا أن الذى دلنى على هذا الجزء هو إشارة الدكتور/ مازن المبارك له فى رسالته «الرمانى النحوى»، ولكنى اكتشفت بعد أن اطلعت على هذا الجزء أن الدكتور مازن لم يعرف عن هذا الجزء إلا البيانات التى جاءت فى أول صورة من صور الفيلم، مع نقل نموذج من التفسير من أول سورة الحجر، وكل من يطلع على هذا الجزء ويقرأ ما كتبه عنه الدكتور مازن سيوقن بما قلته هنا.

ومن هنا أبيح لنفسى أن أقول إننى أول من وفق إلى قراءة هذا الجزء والإفادة منه، وإن كان للدكتور مازن فضل السابق إلى معرفته والإشارة إليه.

وإذا افترضنا أن ذلك ممكن على اعتبار أن أول التفسير دائما يحتاج إلى كلام كثير، لأنه يتطلب الوقوف عند كل آية وكل كلمة، وكلما تقدم به التفسير تلّ كلامه، لأن فى إمكانه حينئذ أن يحيل على ما سبق، أقول إذا افترضنا أن ذلك ممكن وقبلناه فهل نقبل أن يكون الجزء الحادى عشر بهذا الحجم وهذه الضخامة؟

لا شك عندى أن وضع أرقام هذه الأجزاء من عمل النساخ، وبالتالى فإن الدهشة التى تعترى القارئ عندما يرى هذه الأرقام ويقارن بينها يرجع أ.. وأخيرا إلى عدم دقة النساخ فى وضع الرقم الصحيح للجزء.

ونحن لن نفترض رقما لهذا الجزء ورقما لذلك لأنه أمر لا ضرورة له، ومن أراد أن يعرف حجم هذا التفسير فعليه أن يراجع هذين الجزأين من التفسير، ويرى كم يستغرق تفسير الآية فى هذا الجزء، وكم يستغرق تفسير آية مثلها فى الجزء الآخر، ليهتدى إلى تصور تقريبى لحجم هذا التفسير.

وبالمقارنة بين الجزأين تبين لنا أن الرمانى فى الجزء العاشر يفسر كل آية بمفردها، يبدو تفسيره لها بقوله: «القول فى قوله جل وعز»، ثم يذكر الآية كاملة، ثم يبدأ فى تفسيرها على طريقة السؤال والجواب، وهذا المنهج مطرد عنده فى هذا الجزء، ولم يتخلف قط، وفى نهاية تفسير كل آية يذكر ما تتضمنه من معان.

أما فى الجزء الثانى عشر فإنه يفسر الآيتين معا، وقد يجمع ثلاث آيات أو أربع آيات ويفسرها معا، بالأسلوب نفسه، والطريقة التى كان يفسر بها فى الجزء العاشر، ثم يختم تفسيره لهذه الآيات المجتمعة بذكر ما تتضمنه كلها من معان.

كما تبين لنا، أن القدر الذى يشغله تفسير آية قصيرة فى الجزء العاشر، يكفى لتفسير أربع أو خمس آيات من الجزء الثانى عشر، وهذا يعنى أنه كلما تقدم فى تفسيره اقتصد فى شرح الآيات وتفسيرها، مكتفيا بما فصله فيما سبق من تفسيره، فعلى قارئ تفسيره أن يرجع إليه هناك.

هذا وتفسير الرمانى كاسمه «جامع» لعلم القرآن، فلقد أفاض فى شرح آيات الكتاب الكريم، وأطنب فى بيان مسائلها وأحكامها، وما يتعلق بها من

وأول ما يلاحظ الدارس أمام هذا الجزء أن العنوان الذى كتب على الغلاف هو «تفسير القرآن» وأن العنوان الذى جاء فى الصفحة الأولى هو «هذا الجزء الثانى عشر من كتاب الجامع فى علوم القرآن، وهذا يعنى أن الجامع والتفسير كتاب واحد وليسا كتابين، وأن الاسم الصحيح له هو «الجامع فى علوم القرآن»[1] وأن كلمة التفسير التى جاءت على الغلاف من عمل النساخ وليست اسما للكتاب.

وكان هذا وحده كافيا لأن يتوقف الدكتور/ مازن عن الحكم بأن التفسير كتاب والجامع كتاب آخر، ولكنه أغفل هذا أو تغافل عنه، والغريب أن الدكتور/ مازن هو الوحيد الذى حكم هذا الحكم- فيما أعلم-، وهو الوحيد أيضا الذى كان يملك الدليل القوى العملى على خطأ هذا الحكم، وهذا الدليل هو هذه الملاحظة التى ذكرناها هنا وهى أن الجزء الثانى عشر يحمل عنوانين لكتاب واحد.

وعند المقارنة بين الجزأ نجد أن أولهما ينتهى عند آخر سورة آل عمران، وأن الرمانى فسر فيه نحوا من حزب ونصف حزب فى مائة وست وسبعين ورقة، وأن الثانى ينتهى فى سورة الكهف وأنه فسر حوالى جزأين فى أقل من مائة وخمسين ورقة- بعد حذف المكرر... وأن بين جزءى الكتاب حوالى تسعة أجزاء من القرآن الكريم.

فإذا كان الأول هو الجزء العاشر والثانى هو الجزء الثانى عشر فهل يعنى هذا أن الجزء الحادى عشر يبدأ من أول سورة النساء وينتهى فى سورة إبراهيم- أو فى آخر سورة الرعد إذا قدرنا أن المحذوف من تفسير الجزء الثانى عشر يبدأ من أول سورة إبراهيم-؟ أعتقد أن الإجابة على هذا السؤال بنعم مجازفة فى الحكم، أما أنا فأشك فى عملية الترقيم نفسها.

فهل يعقل أن يستغرق الجزء العاشر أكثر من نصف سورة آل عمران وتكون الأجزاء التسعة الأولى مستغرقة فاتحة الكتاب والبقرة وما لم يستغرقه الجزء العاشر من سورة آل عمران.

---

(١) هذا العنوان يختلف قليلا عما ذكره الرماني نفسه وهو «الجامع لعلم القرآن» وهو نفس الاسم الذي جاء علي النسخة القسطنطينية للجزء العاشر. والدكتور/ مازن يسميه «الجامع في علم القرآن».

فقه ونحو وكلام، على طريقة المعتزلة، وقراءات ولهجات، كما تحدث فيه عن أسباب النزول، وعن وجه اتصال الآية بما قبلها أحيانا، كما جمع في تفسيره هذا بين العقل والنقل، فروى كثيرا مما أثر عن الصحابة والتابعين وكبار الصالحين في تفسير بعض الآيات، وأسند إليهم ما روى عنهم، بل إنه كان يستعين بآراء العلماء المتأخرين من رجال اللغة، الذين تعرضوا لتفسير القرآن وشرح آياته، كالفراء وأبي عبيدة، ووقف عند بعض آرائهم وناقشها عندما ظهر له أن وجه الصواب قد جانبهم، ولم يضن على نفسه بالإفادة من آراء أساتذته ومعاصريه، وكثيرا ما نجد آراءهم في تفسيره منسوبة إليهم، حتى الفارسي صاحب المقالة الشهيرة التي أطلقها في الرماني، نجده ينقل عنه آراءه وينسبها إليه في نزاهة وأمانة.

وفي تفسيره أيضا فوق ما سبق تشيع واضح، أشرنا إليه عند الكلام على مذهبه، ولكن هذه المسائل المتعددة التي تضمنها تفسيره ليست متساوية في القدر، فالنحو ومسائله وقضاياه يأتي في رأس مجموعة العلوم التي تشغل أكبر قدر من تفسيره، حتى إذا قلنا إن تفسيره نحوي لم نبعد.

أما مسائل العلوم الأخرى فإن نصيبها أمام النحو يتضاءل، ثم هي نفسها تتفاوت فيما بينها.

والعجب كل العجب أن الرماني -على الرغم من مكانته في البلاغة ومنزلته في البيان وتجديده فيها- لا يعطي للتفسير البياني كبير أهمية، فقد يمر على الآيات العديدة دون أن يشير أدنى إشارة إلى شيء من هذا، فإذا أشار كانت إشارته خاطفة، لا تروي ظمأ ولا تشفي غلة- هذا إذا استثنينا التضمين الذي لازم تفسيره من أوله إلى آخره كما صرح هو بذلك، وكما تبيناه في جزئي تفسيره الباقيين، وهذا عكس ما كنا ننتظره من رجل في مثل مكانته البلاغية المعروفة، بل إني لأزعم أن من عرف بلاغة الرماني توقع من تفسيره أن يكون على مستوى بلاغته في «النكت» أو على مقربة منها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الرماني كان يقول عن تفسيره «تفسيري بستان يجتني منه ما يشتهي» وهذا وصف صادق لتفسيره، كما تبيناه من هذين الجزءين الباقيين.

فقه ونحو وكلام، على طريقة المعتزلة، وقراءات ولهجات، كما تحدث فيه عن أسباب النزول، وعن وجه اتصال الآية بما قبلها أحيانا، كما جمع فى تفسيره هذا بين العقل والنقل، فروى كثيرا مما أثر عن الصحابة والتابعين وكبار الصالحين فى تفسير بعض الآيات، وأسند إليهم ما روى عنهم، بل إنه كان يستعين بآراء العلماء المتأخرين من رجال اللغة، الذين تعرضوا لتفسير القرآن وشرح آياته، كالفراء وأبى عبيدة، ووقف عند بعض آرائهم وناقشها عندما ظهر له أن وجه الصواب قد جانبهم، ولم يضن على نفسه بالإفادة من آراء أساتذته ومعاصريه، وكثيرا ما نجد آراءهم فى تفسيره منسوبة إليهم، حتى الفارسى صاحب المقالة الشهيرة التى أطلقها فى الرمانى، نجده ينقل عنه آراءه وينسبها إليه فى نزاهة وأمانة.

وفى تفسيره أيضا فوق ما سبق تشيع واضح، أشرنا إليه عند الكلام على مذهبه، ولكن هذه المسائل المتعددة التى تضمنها تفسيره ليست متساوية فى القدر، فالنحو ومسائله وقضاياه يأتى فى رأس مجموعة العلوم التى تشغل أكبر قدر من تفسيره، حتى إذا قلنا إن تفسيره نحوى لم نبعد.

أما مسائل العلوم الأخرى فإن نصيبها أمام النحو يتضاءل، ثم هى نفسها تتفاوت فيما بينها.

والعجب كل العجب أن الرمانى -على الرغم من مكانته فى البلاغة ومنزلته فى البيان وتجديده فيها- لا يعطى للتفسير البيانى كبير أهمية، فقد يمر على الآيات العديدة دون أن يشير أدنى إشارة إلى شئ من هذا، فإذا أشار كانت إشارته خاطفة، لا تروى ظمأ ولا تشفى غلة- هذا إذا استثنينا التضمين الذى لازم تفسيره من أوله إلى آخره كما صرح هو بذلك، وكما تبيناه فى جزئ تفسيره الباقيين، وهذا عكس ما كنا ننتظره من رجل فى مثل مكانته البلاغية المعروفة، بل إنى لأزعم أن من عرف بلاغة الرمانى توقع من تفسيره أن يكون على مستوى بلاغته فى «النكت» أو على مقربة منها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الرمانى كان يقول عن تفسيره «تفسيرى بستان يجتنى منه ما يشتهى» وهذا وصف صادق لتفسيره، كما تبيناه من هذين الجزءين الباقيين.

يضره ما عمل بعد ذلك من الجرم.

ويقال: إذا كانت المغفرة فيما تجوز فيه التبعة فلم ذكرت مع التوبة؟

الجواب: لأنها نعمة من الله كما أن الثواب نعمة منه وإن كان واحا (هكذا ولعلمه واحدا) في الحكمة فالمغفرة تكون فيما تجوز فيه التبعة.......

ويمضي في تفسيره الآية بهذا الأسلوب حتى يصل إلى آخرها فيقول: وقد تضمنت الآية: البيان عن قبول التوبة من كل معصية؛ لأنها إذا قبلت من الردة وهي أعظم كان قبولها مما دونها أوجب»[1].

٢ - القول في قوله جل وعز: ﴿ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون﴾.

يقال: لم ذكر في الآية مع سواء أحد الفريقين دون الآخر ولم يجز مثل ذلك في سواء على قيامك وقعودك[2]؟

الجواب: فيه قولان: الأول: أنه محذوف لدلالة ما تقدم من الكلام عليه كما قال أبو ذؤيب:

عصاني إليها القلب إني لأمره ... مطيع فما أدري أرشد طلابها[3]

ولم يقل أم غيّ، لأن حاله ينبئ من جهة أنه يهواها، فما يبالي أرشد أم غي طلابها.

وقال الآخر:

أراك فلا أدري أهمّ هممته ... وذوالهم قدماً خاشع متضائل

ولم يقل أم غيره؛ لأن حاله في التخيير ينبئ أن الهم غيّره أم غيره ما يجري مجراه وهذا مذهب الفراء[4].

والوجه الثاني: أن تكون ليسوا سواء تمام الكلام، ثم يستأنف ما بعده،

---

(١) الجزء العاشر من الجامع لعلم القرآن.

(٢) شرح هذه المسألة شرحا وافيا في كتاب الحروف عند ذكر الفرق بين «أم وأو» . الورقة ٢٣ من الفيلم ١١٥ لغة بمعهد المخطوطات ص ٣٩ منازل الحروف، ص ١٧٣ كتاب معاني الحروف.

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء جـ ١ ص ٢٣٠ كما يلي:

عصيت إليها القلب إني لأمرها ... سميع فما أدري أرشد طلابها

(٤) مذهب الفراء في هذه المسألة مذكور في «معاني القرآن» جا ص ٢٣٠ وما بعدها.

كما يقال إذا ذكرت قبيلة بجبن أو بخل، ليسو سواء منهم الجواد والشجاع.

فرفع أمة على القول الأول بمعنى الفعل كأنه قيل: لا تستوى أمة هادية وأمة ضالة، ورفعه على القول الثانى بالابتداء... الخ[1].

هذا هو أسلوب الرمانى فى تفسيره، وهذه طريقته، فأين هذا من أسلوب تفسير جزء «عم»؟ ثم أين التعقيد وأين الغموض فى مثل هذا الأسلوب؟

ألست محقا فيما قدمته من أن للرمانى أسلوبين فى مؤلفاته- إن صحت شكوى القدماء منه- أحدهما خص به النحو والمنطق والكلام، والثانى ذهب يعالج به مسائل بقية العلوم التى يكون له فيها رأى جديد، وإضافة إلى ما انتهى إليه السابقون؟

ثالثا: كتبه المطبوعه:

١- الألفاظ المترادفة:

يعد هذا الكتاب أول كتب الرمانى التى خرجت من عالم المخطوطات إلى عالم المطبوعات، فلقد نشره الأستاذ/ محمد محمود الرافعى، بعد أن صححه على الأستاذ/ محمد محمود الشنقيطى، وطبعه بمطبعة الموسوعات بباب الخلق سنة ١٣٢١هـ، ثم طبع بعد ذلك طبعة ثانية فى النجف سنة ١٣٣٤هـ أى بعد الطبعة الأولى بثلاثة عشر عاما فقط.

والكتاب يقع فى مائة واثنين وأربعين فصلا، والفصل [illegible] الكلمة ومرادفاتها أو ما يقاربها فى المعنى، وأقل فصل يتكون من ثلاث كلمات متحدة المعنى أو متقاربة، وقد يصل الفصل إلى اثنين وعشرين كلمة، تؤدى كلها معنى واحد أو معانى متقاربة.

وإن الناظر فى كتابه هذا يلاحظ عدة أمور:

١- أنه قد يذكر كلمات يرادف بعضها بعضا، أو تتقارب معانيها، وهذا الغالب على كتابه، ولكنه قد يذكر تراكيب تدل على معان متقاربه «وإنه يصيب المفصل ويقرب البعيد ويظهر الخافى ويبين الملتبس ويخلص المشكل»[2] وهذا أبعد ما يكون عن الترادف بمعناه اللغوى، لأن الترادف بهذا المعنى عند من يقره إنما يكون فى المفردات لا فى التراكيب.

---

(١) الجامع لعلم القرآن جـ١٠.

(٢) الألفاظ المترادفة ص ٤١.

٢- إن بعض الكلمات التي يذكرها على أنها مترادفة ليست أكثر من كلمات اشتقت من مادة واحدة وذلك مثل:

«عوض وبدل وخلف وعقب وبديل وعقيب»[1].

فهنا نرى أنه ذكر بدل مع بديل وعقب مع عقيب على أنها كلمات مترادفة، ومثل «عاقبته وغبّه وعقباه وعقيبه ومغبته».. الخ[2].

.. وهنا يذكر عاقبته مع عقباه وعقيبه ويذكر غبه مع مغبته.

٣- أن الكلمات التي يذكرها على أنها مترادفة إذا أمعنا النظر فيها لا نستطيع أن نقول إن بينها ترادفا أو مساواة في الدلالة وهذا مثل على ذلك:

«جماعة وخرق وفرقة وطائفة وشرذمة وعصبة ورهط وفئام وأحزاب وكردوس وحيلا وعرج وبعر وصرم وزرافات وثلة وزمرة وكتيبة وفيلق وخميس وجيش وعسكر»[3].

وهذا ما دفع الدكتور/ إبراهيم أنيس إلى أن يقول «ومع اعتدال أبي الحسن في حصر تلك المترادفات لا يكاد الدراس يستعرض ألفاظ الكتاب حتى يتبين له أن كثيرا منها لا يمت إلى الترادف بصلة، وحتى يتضح له أن معظم هذه الكلمات من ذوات المعاني المجردة، كالأفعال والأحداث والصفات، ويندر أن تشتمل على الدلالة المحسوسة أو أسماء الأشياء»[4].

ثم يذكر بعد ذلك أمثلة عبر عنها بأنها تدل على الشطط والمغالاة في عدها من المترادفات، يقول: «لا أظن أننا بحاجة إلى التعليق على هذه الأمثلة فمجرد النظر إليها يبين بوضوح مقدار مغالاة أصحاب الترادف وتجاهلهم لتطور الدلالات في الأجيال المختلفة وخلطهم بين دلالة جاهلية وأخرى إسلامية»[5].

وأنا لا أظن أن الرماني كان يقصد من الترادف معناه الذي نعرفه الآن، من أن الكلمات المترادفة تتساوى في دلالتها على المعنى، وأن كل واحدة منها يصح أن تحل محل الأخرى وتؤدي وظيفتها لأنها بمعناها، ولكني أظن أنه كان يقصد أن ما ذكره من مفردات أو مركبات تتقارب في معانيها، ولكن

---

(١) السابق ص٤٤. (٢) نفسه ص٤٢. (٣) نفسه ص ٢٣.

(٤) دلالة الألفاظ ص ٢١٩. (٥) السابق ص ٢٢١.

تقاربها لا يعنى مساواتها تماما فى الدلالة على المعنى، كما لا ينفى أن هناك فروقا بين كل كلمة وأخرى، أو بين كل تركيب وآخر، ودليلى على ذلك:

١- ما ذكرته فى الملاحظة الأولى، وهو أنه يدخل دلالة المركبات فيما ذكره من الترادف، ومعلوم أن المركبات ليست من الترادف فى شئ، وهذا يعنى أنه لا يقصد من ذكره الترادف معناه المعروف عند علماء اللغة؟.

٢- عنوان الكتاب نفسه لم يتفق المؤرخون عليه، فقد قيل فى اسمه إنه «الألفاظ المترادفة» و «الألفاظ المترادفة والمتقاربه المعنى» و«الألفاظ المتقاربة أو المترادفة المعنى». وإلى هذا العنوان الأخير أميل، لأنه يتسق مع الأدلة الأخرى ولا يتعارض معها.

٣- إن الرمانى يرى أن هناك دلالة دقيقة لكل كلمة لا يشاركها فيها لفظ آخر، ولقد جاءت هذه النظره منه للمفردات التى يبدو من ظاهرها أنها مترادفة فى معالجته لأسلوب القرآن الكريم ونظرته إلى بلاغته وإعجازه، فهو يرى أن القرآن الكريم فى الطبقة العليا من البلاغة، وأن كل مفرد من مفرداته موضوع فى مكانه الصحيح، بحيث لو وضع مكانه غيره فإنه لن يؤدى ما أراده من دلالة، ومن هنا ذهب يفرق بين ألفاظ تبدو مترادفة مثل: الظلم والجور، الصدق والحق، السرعة والعجلة، المصير والمرجع... إلخ

يقول مثلا فى الفرق بين الظلم والجور:

ما الفرق بين الظلم والجور؟

الجواب: أن أصل الظلم: النقصان للحق، والجور: العدول عن الحق، ولذلك خولف بين النقيضين منهما، فنقيض الجور: العدل، وهو العدول بالفعل إلى الحق، ونقيض الظلم: الإنصاف، وهو إعطاء الحق على التمام»[1].

أليس من حقنا بعد ذلك أن نقول إن الرمانى لا يقول بالترادف بين الألفاظ، وأن كتابه فى الترادف لا يعنى أن ما ذكره من ألفاظ يرى أنها متساوية تمام المساواة فى دلالتها؟

---

(١) الجامع لعلم القرآن ص ١٠.

٢-٥ النكت في إعجاز القرآن:

هذا هو الكتاب الثاني من كتب الرماني، الذي قدر له أن يخرج من سراديب المخطوطات إلى عالم المطبوعات، ذلك أن هذا الكتاب طبع في الهند لأول مرة بتحقيق الأستاذ/ عبد العليم الصديقي سنة ١٩٣٤م، ثم طبع بعد ذلك في مصر ضمن كتاب «ثلاث رسائل في إعجاز القرآن» بتحقيق الأستاذ/ محمد خلف الله أحمد والدكتور/ محمد غلول سلام، وصدرت فيه طبعتان: الأولى في عام ١٩٥٦م، والثانية في عام ١٩٦٨م وبعد هذا الكتاب أو هذه الرسالة أشهر كتب الرماني المطبوعة والمخطوطة على الإطلاق، وأكثرها حظا من حيث عناية الدارسين به، وتحليلهم له، والقاء الضوء عليه، وعلى الرغم من أن هذا الكتاب يحمل عنوانا في الإعجاز- والبلاغة وجه من وجوه الإعجاز السبعة عند الرماني- فإنه جعل البلاغة القرآنية أو هذا الوجه من وجوه الإعجاز هو شغله الشاغل، وقضيته الأساسية.

ولقد اعتمد الدارسون الذين عرضوا لبلاغة الرماني على ما جاء في النكت من وجوه البلاغة العشرة، وتناولوها بالعرض والتحليل والتقويم، ووضعها في مكانها الصحيح في تطور البلاغة العربية.

وهذه نظرة قاصرة من وجهة نظري؛ لأن هذا الأثر ليس هو كل ما ترك الرماني لنا في البلاغة، وإذا كان الجزء الأعظم من تراثه -ومنه التراث البلاغي - قد ضاع فإنه بقي لنا قدر لا بأس به- وإن لم يكن كافيا، وينبغي على دارس بلاغة الرماني أن يعود إليه، فقد يجد فيه إضافة أو توضيحا، أو مسألة غير مسائل البلاغة العشرة المعروفة عن الرماني، فيضمها إلى أخواتها، وبهذا نقترب شيئا فشيئا من تصور بلاغته.

كما أن كتب الأدب والبلاغة التي جاءت بعد ذلك حملت إلينا بعض آراء الرماني في مسائل بلاغية، وقد نسبها أصحابها إليه صراحة، وهذه أيضا ينبغي الانتفاع بها لتزداد صورة البلاغة عند الرماني وضوحا[1].

أما الاعتماد على كتاب النكت وحده في دراسة بلاغة الرماني، فإني لا أرى أنه منهج صائب، وأنا لا أقول إننا نستطيع أن نصل إلى تصور كامل

---

(١) لقد استعان الدكتور/ عبد القادر حسين ببعض المصادر الأخرى في معرفة بلاغة الرماني لكنها محاولة محدودة.

لبلاغة الرمانى، فهذا أمر لا أدعيه، ولا يملك أحد أن يدعيه، لأن ما بقى لنا من بلاغته فى مصادرها المختلفة لا ينهض بهذه الغاية، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك كله.

٣- كتاب الحروف:

ورد ذكر هذا الكتاب فى عدد من المصادر، التى ترجمت للرمانى، وأشارت إلى كتبه، كنزهة الألباء وإنباه الرواة وبغية الوعاة وإشارة التعيين وطبقات ابن شهبة وهداية العارفين وغيرها.

إلا أن هذه المصادر لم تتفق على اسم الكتاب، فالقفطى مثلا يذكره باسم «الحروف» وابن الأنبارى وياقوت وغيرهما يذكرونه باسم «معنى الحروف» فهل هما كتابان؟

الواقع أن لكتاب «الحروف» للرمانى نسختين مختلفتين:

إحداها: مخطوطة ضمن مجموعة فى اسطمبول «كوبريللى/ ١٣٩٣» ومن هذه النسخة فيلم بمعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية تحت رقم ١١٥ لغة، وتاريخ نسخها سنة ٦٣٥هـ تقريبا، وهى تقع فى فيلم المعهد فيما بين ص ١٠ وص ٢٤ وفى هذه النسخة تحدث الرمانى عن:

اللامات- الألفات- الهاءات- الباءات- النونات- التاءات- ما- من- أى- أنْ المخففة- إنْ المخففة- حتى- من- لام الإضافة- تصرف رويد- تصرف الحروف بما تدخل عليه[1]- الخبر- الأسماء التى تعمل عمل الفعل- حروف الزيادة- الفرق بين إما وأما- الفرق بين إن وأن- الفرق بين أم وأو- الفرق بين لو وإن.

وللكتاب نسخة أخرى مخطوطة ضمن مجموعة أيضا بمكتبة البديرى بالقدس، لها فيلم أيضا بمعهد المخطوطات «فيلم» القدس، والكتاب هو الرسالة الثانية؛ من صـ ٦٣٥ إلى صـ٦٦٠ وقد كتبت هذه النسخة فى القرن التاسع، وفيها تحدث عن الحروف الأحادية فالثنائية فالثلاثية فالرباعية.

---

(١) يقصد بتصرف الحروف فيما تدخل عليه أن من الحروف ما يختص بالاسم كالألف واللام، ومنها ما يختص بالفعل كالسين وسوف، ومنها ما يختص بالجملة وحدها كألف الاستفهام، ومنها ما يدخل على الاسم ليعقده باسم آخر.. الخ.

فالحروف الأحادية هي: الهمزة - الباء - التاء - السين - الفاء - الكاف - اللام - الواو.

والحروف الثنائية هي: أل - أم - أنْ - إنْ - أو - أيْ - لا - ما - وا - ها - بل - عن - في - من - قد - كي - لم - لو - هل - مذ.

والحروف الثلاثية هي: منذ - نعم - بلى - ثم - جير - كلا - ربَّ - على - سوف - إنَّ - أنَّ - ليت - ألا - إلى - إذا - أيا.

والحروف الرباعية هي: حاشا - حتى - كأن - كلا - لولا - لوما - لعل - ألا - إمَّا - أمَّا - هلا - لمَّا - لكنَّ.

هاتان هما النسختان اللتان تحملان اسم «كتاب الحروف» وهما كما نرى مختلفان، وإن كان بينهما بعض الاشتراك في بعض الحروف.

ونلاحظ عليه أنه تحدث عن الحروف بما يعني الأدوات، ما عمل منها وما همل، وهو يذكر عند كل حرف من الحروف في نسخة القدس: أعامل أم هامل، ثم يسرد الحديث عنه بعد ذلك، مؤيدا بالنصوص والشواهد القرآنية والشعرية.

ولعل الرماني اطلع على كتاب الحروف لأوسطا ليس، الذي أشار إليه ابن النديم في الفهرست، فألف كتاب الحروف على منواله[1].

هذا ولقد شرح كتاب «معاني الحروف» علي بن فضال المجاشعي القيرواني، المتوفى سنة ٤٧٩ هـ[2]، ولقد نشر الأستاذ/ محمد حسن آل ياسين النسخة الأولى من كتاب الحروف تحت عنوان «منازل الحروف»، وذلك في المجموعة الخامسة من «نفائس المخطوطات» التي يتولى تحقيقها وطبعها في النجف الأشرف، ولقد شغلت النسخة ما بين ص٩ و ص٤٥ من صفحات المجموعة، واعتمد في نشره على نسخة ضمن مجموع مخطوط في خزانة المتحف العراقي تحت رقم ٧٧٨، وقال الناشر: إن الذي أطلق عليها هذا الاسم هو الناسخ، وأنه تابعه على ذلك.

كما نشر الكتاب أيضا الأستاذ/ غلام مصطفى في مجلة الألسن الشرقية بلاهور - العدد الثاني - المجلد السابع من ص ١٨ إلى ص ٤٢.

---

(١) مقدمة كتاب معاني الحروف للرماني تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ص ٢٧.

(٢) معجم الأدباء جـ١٤ ص ٩٢، هداية العارفين جـ١ ص٦٩٧، ذيل كشف الظنون جـ٢ ص٥٠٦.

ثم جاء بعد ذلك الدكتور/ عبد الفتاح شلبى وطبع نسختى الكتاب على اختلافهما فى الكتاب واحد، مع مقدمة وتحليل للنسختين، وبدأ بنسخة القدس وثنى بنسخة اسطمبول.

وكنت أتوقع منه أن يفصل القول فى حقيقة الكتاب، وهل يمكن أن تكون النسختان لكتاب واحد، فصل النساخ ما بين أجزائه، فتداخلت بعض أبوابه فى بعض؟ أم هل هما كتابان مختلفان للرمانى، كتبهما فى مرحلتين من مراحل حياته ولم يشأ أن يغير العنوان؟ وربما كان عنوان أحد الكتابين هو «معانى الحروف» وعنوان آخر هو «الحروف» فكان ينبغى عليه حينئذ أن يحقق هذه المشكلة.

ولكنه لم يفعل شيئا من ذلك، واكتفى بنشر النسختين فى كتاب واحد، وجعل للكتاب عنوانا واحدا هو «كتاب معانى الحروف» وكأنهما كتاب واحد له وجهان.

نموذج منه:

يقول فى الفرق بين أم وأو:

«اعلم[1] أن «أم» استفهام على معادلة الألف بمعنى «أى» أو الانقطاع عنه، وليس كذلك «أو»؛ لأنه لا يستفهم بها، وإنما أصلها أن تكون لأحد الشيئين، وإنما تجئ أم بعد أو[2]، يقول القائل: ضربت زيدا أو عمرا فتقول مستفهما أزيدا ضربت أم عمرا؟ فهذه المعادلة للألف كأنك قلت أيهما ضربت؟ فجوابه: زيدا إن كان هو المضروب، أو عمرو[3] إن كان وقع به الضرب، ولو قلت أزيدا ضربت أو عمرا لكان جوابه نعم أو لا؛ لأنه فى تقدير: أأحدهما ضربت؟. الخ[4].

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من «منازل الحروف المطبوعة في العراق.

(٢) وهذه الكلمة ساقطة أيضا من «منازل الحروف»، ووضع مكانها عدة نقط بين قوسين كبيرين.

(٣) المثبت في «منازل الحروف» بعد ذلك مباشرة «ولا يجوز أن يكون جوابه نعم أو لا؛ لأنه في تقدير: أحدهما ضربت» ص ٣٩ وبمقارنته بالتي المنقول هنا نجده قد اختلط عليه الأمر فخلط بين فقرات النص الأصلي.

(٤) الورقة ٢٣ من الفيلم ١١٥ لغة. منازل الحروف ص ٣٩. كتاب معاني الحروف تحقيق شلبي ص١٧٣.

اهم المصادر والمراجع

ملاحظة: هذه المصادر والمراجع هي مصادر البحث كله ومراجعه، فاكثرها مشترك بين البابين، لذا لم أشأ أن أسجل مصادر البحث الأول ومراجعه وحده.

أولاً: المخطوطات:

١ - تفسير جزء «عم» المنسوب للرماني مخطوط تحت رقم ٢٠١ تفسير تيمور بدار الكتب.

٢ - الجامع لعلم القرآن جـ١٠ للرماني فيلم بمعهد المخطوطات العربية عن نسخة خطية بمكتبه قشطنط تحت رقم ٣١٣٧.

٣ - الجامع لعلم القرآن جـ١٢ للرماني فيلم بمعهد المخطوطات تحت اسم «تفسير القرآن» ضمن نسخة مخطوطة بمكتبة المسجد الأقصى تحت رقم ٢٩.

٤ - الحروف للرماني فيلم بمعهد المخطوطات تحت رقم ١١٥ لغة عن مخطوطة ضمن مجموع مخطوط في اسطمبول «كوبى يللى/ ١٣٩٣»

٥ - طبقات المفسرين للداودى مخطوط بدار الكتب تحت رقم ١٦٨ تاريخ.

٦ - طبقات النحويين واللغويين لابن شبهة الأسدى مخطوط بدار الكتب تحت رقم ٢١٤٦ تاريخ تيمور.

ثانيا: المصادر والمراجع المطبوعة:

٧- أثر القرآن في تطور البلاغة العربية – للدكتور كامل الخولى – دار الأنوار للطباعة ط أولى سنة ١٩٦٢هـ

٨- أثر القرآن في تطور النقد العربى – للدكتور محمد زغلول سلام – دار المعارف ط ثالثة سنة ١٩٦٨م

٩- أثر النحاة في البحث البلاغى – للدكتور عبد القادر حسين – رسالة مخطوطة بمكتبة كلية اللـ

١٠- أسرار البلاغة – لعبد القاهر الجرجانى نشرة السيد محمد رشيد رضا – مكتبة القاهرة- سنة ١٩٥٩م.

١١- إعجاز القرآن – للباقلانى، تحقيق السيد أحمد صقر – دار المعارف سنة ١٩٦٢م

١٢- الألفاظ المترادفة – للرمانى، نشره محمد محمود الرافعى. – مطبعة الموسوعات سنة ١٣٢١هـ

١٣- الإمتاع والمؤانسة – لأبى حيان التوحيدى، حققه أحمد أمين، أحمد الزين – لجنة التأليف والترجمة والنشر ط. ثانية

١٤- البداية والنهاية جـ١١ – لأبى الفدا بن كثير – مطبعة السعادة بدون تاريخ

١٥- البديع – لابن المعتز، تحقيق دكتور محمد عبد المنعم خفاجى – ط. مصطفى الحلبى ١٩٤٥

١٦- البرهان في علوم القرآن – للزركشى حققه محمد أبو الفضل إبراهيم – عيسى الحلبى سنة ١٩٥٨م

١٧- بغية الوعاة جـ٢ – للسيوطى حققه محمد أبو الفضل إبراهيم – عيسى الحلبى ط. أولى

١٨- البيان والتبيين للجاحظ حققه عبد السلام هارون — لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٤٨م

١٩- تاريخ بغداد جـ١٢ للخطيب البغدادى — مطبعة السعادة ط. أولى سنة ١٩٣١م

٢٠- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبه تحقيق السيد أحمد صقر — عيسى الحلبى سنة ١٩٥٤م

٢١- ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن حققه د. محمد زغلول سلام ومحم خلف الله أحمد — دار المعارف ط. ثانية سنة ١٩٦٨م

٢٢- الحيوان للجاحظ حققه عبد السلام هارون — ط. مصطفى الحلبى -بدون تاريخ-

٢٣- خطوات التفسير البيانى د. محمد رجب البيومى — مجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٧١م

٢٤- دلالة الألفاظ د. إبراهيم أنيس — الأنجلو المصرية -ط. ثانية- سنة ١٩٦٣م

٢٥- الرمانى النحوى د. مازن المبارك — دمشق سنة ١٩٦٣م

٢٦- زهر الآداب جـ١، جـ٤ للحصرى تحقيق د. زكى مبارك — المكتبة التجارية ط. ثالثة سنة ١٩٥٤م

٢٧- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى، تحقيق عبد المتعال الصعيدى — محمد على صبيح سنة ١٩٥٢م

٢٨- شذرات الذهب جـ٣ لابن العماد الحنبلى — مكتبة القدس -سنة ١٣٥٠هـ

٢٩- الصناعتين لأبى هلال العسكرى تحقيق على محمد البجاوى، محمد أبو الفضل إبراهيم — عيسى الحلبى ط. ثانية- بدون تاريخ

٣٠- صور من تطور البيان العربي — د. كامل الخولي — دار الأنوار للطباعة ط. أولى- سنة ١٩٦٢م

٣١- طبقات المفسرين — للسيوطي — ط. طهران سنة ١٩٦٠ مصورة عن ط. ليدن سنة ١٨٣٩م

٣٢- العمدة — لابن رشيق تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد — مطبعة السعادة ط. ثانية سنة ١٩٥٥م

٣٣- الفروق في اللغة — لأبي هلال العسكري — بيروت ط. أولى ١٩٧٣م

٣٤- الفهرست — لابن النديم — ط. بيروت بدون تاريخ

٣٥- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية — د. عبد العال سالم مكرم — دار المعارف سنة ١٩٦٨م

٣٦- القرآن والصورة البيانية — د. عبد القادر حسين — دار نهضة مصر سنة ١٩٧٥م

٣٧- لسان الميزان جـ٤ — للعسقلاني — حيدر آباد الدكن ط. أولى -سنة ١٣٣٠هـ

٣٨- معاني الحروف — للرماني، تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي — دار نهضة مصر سنة ١٩٧٣م

٣٩- معاني القرآن جـ١ — للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار — مطبعة دار الكتب سنة ١٩٥٥م

٤٠- معترك الأقران — للسيوطي تحقيق علي محمد البجاوي — دار الفكر العربي بدون تاريخ

٤١- معجم الأدباء جـ١٤ — لياقوت الحموي — مطبعة دار المأمون بدون تاريخ

٤٢- مفتاح السعادة جـ١ — لطاش كبرى زاده تحقيق كامل كامل بكري، عبد الوهاب أبو النور — دار الكتب الحديثة بدون تاريخ

٤٣- المقابسات — لأبي حيان التوحيدي تحقيق حسن السندوبي — المكتبة التجارية ط أولى سنة ١٩٢٩م

٤٤- مقدمة توجيه إعراب المنتسوب للرمانى كتبها الأستاذ سعيد الافغانى — أبوات ملغزة الإعراب — دمشق سنه ١٦٥٨م

٤٥- منازل الحروف للرمانى المجموعة الخامسة من مفائس المخطوطات التى يخرجها ويحققها محمد حسن آل ياسين — بغداد سنة ١٩٥٥م

٤٦- المنتظم المجلد السابع لابن الجوزى — حيدر أباد الدكن ط. أولى سنة ١٣٥٨هـ

٤٧- منهج الزمخشرى فى تفسير القرآن وبيان إعجازه — د. مصطفى الصاوى الجوينى — دار المعارف سنة ١٩٥٩م

٤٨- الموازنة للآمدى تحقيق السيد أحمد صقر — دار المعارف سنة ١٩٦١م

٤٩- النجوم الزاهرة جـ٤ لابن تغرى بردى — مطبعة دار الكتب المصرية ط. أولى سنة ١٩٢٣م

٥٠- نزهة الألباء لأبى البركات الأنبارى، تحقيق عطيه عامر — ستوكهلم ط. ثانية

٥١- نقد الشعر لقدامة، تحقيق محمد عيسى منون — الطبعة الوطنية سنة ١٩٣٤م

٥٢- نقد النثر المنسوب لقدامة – نشره د. طه حسين عبد الحميد العبادى — دار دار التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٧م

٥٣- الوساطة للقاضى الجرجانى حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، على محمد البجاوى — عيسى الحلبى سنة ١٩٣٦م

٥٤- وفيات الأعيان جـ٣ لابن خلكان تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد — مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٨م

وهناك بعض المراجع الأخرى التى انتفعنا بها فى هذا البحث اكتفينا بالإشارة إليها فى هوامشه....

مصطلح المجاز المرسل

الأستاذ الدكتور

إبراهيم عبد الحميد السيد التلب